

3- The study identified The Relationship between facing Violence against rural women levels and their Implementation of some activities to develop family income.

4- There is a significant positive correlation between violence against rural women degree in general and between: educational level, Number of sons, Period of marriage, husband age, educational level of husband, Monthly income, ownership of projects, Geographic openness, And a significant negative correlation between: educational level, Ambition, degree of participation in community activities, and marital compatibility, The independent variables collectively explained 69 % of the variance in Degree of exposure of rural women to violence.

5-Results showed a variety of reasons pushing man to treat her violently like: customs and traditions, religious conceptions misunderstanding, bad behaviors, nervous, avarice, Parental involvement, husband character weakness, work stress, Lack of employment opportunities, poverty, and illiteracy.

7- Of the most important solutions to address violence against women are good education, the right religious education for children, men in the family have to know their role, the existence of strict laws to punish the husband or the harasser.

Keywords: Violence against Rural women – Forms of violence – The causes of violence

سلطان، رندا يوسف محمد، محمد جمال الدين راشد، سامية عبد السميم هلال، مصطفى حمدى أحمد (٢٠١٥). العنف ضد المرأة الريفية فى محافظة أسيوط، مجلة العلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط، مجلد ٤٦ ، العدد (٦).

على، زينب على(٢٠١٧). نحو سياسات فاعلة لتنمية المرأة الريفية، المؤتمر الرابع عشر للجمعية العلمية للإرشاد الزراعي ، تنمية المرأة، الفرص والتحديات، ١٥-١٦ أكتوبر.

مبادرة المرأة والمواطنة (عن الموقع الإلكتروني <http://gender.Pogar.org>) (٢٠١٦). عدد الأسر فى قرى محافظة الغربية، بيانات مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرارات، عام محافظة الغربية (٢٠١٦). عدد الأسر فى قرى محافظة الغربية، بيانات غير منشورة.

منظمة الصحة العالمية(٢٠١٣). تقرير حول التصدى لعنف العشير والعنف الجنسى ضد المرأة: المبادئ التوجيهية والسياسية لمنظمة الصحة العالمية .
منظمة العفو الدولية(٢٠٠٨). تقرير حقوق الإنسان.

وزارة الزراعة وإصلاح الأراضى(٢٠٠٩). مركز البحوث الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى ٢٠٣٠، يناير.

Summary

Some Economic and Social Determinants of Violence Against Rural Women in Some Villages Gharbia Governorate

Amany S, El Kholy Noha E, E, Hassan

Researchers, Agricultural Extension & Rural Development Research Institute, A R C,

ABSTRACT: The study aimed at identifying the types levels of violence against rural women, the most common in the study area, identifying the relationship between the degree of violence against rural women and some of their personal, social and economic characteristics, identifying the causes and their suggestions to reduce violence against them, This research was implemented in three villages from three different districts of Gharbia Governorate; the systematic random sample was involved (354) rural wives, Data were collected using a questionnaire by personal interview during March 2018, Frequencies, percentages, means, weighted Mean , standard deviation, Alpha coefficient, T test, Pearson correlation, multiple linear regression, stepwise multiple regression (forward solution) were used to analyze the data, The main finding included:-

1- Results showed 81.4% of respondents are at the middle and high violence against rural women level, Psychological violence is the first and most prevalent of study area, body violence, then economic violence, educational violence, and finally sexual violence.

2- There were significant differences between respondents grouped according to Work status, husband Work status, taking husband to drugs, having Husband to another wife.

المراجع

- أبو سالم، أحمد إسماعيل محمود (٢٠٠٧). بعض مظاهر الإساءة إلى المرأة الريفية: دراسة في قريتين مصرتين، رسالة ماجستير، كلية الزراعة ، جامعة دمنهور .
- أبو غزالة، هيفاء (٢٠٠٨). تقرير حول العنف ضد المرأة(مصر ، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين)، المجلس الوطني لشئون الأسرة المتعاون مع منظمة الصحة العالمية، جبل عمان، الأردن.
- أحمد، عفت عبد الحميد، الخولي سالم الخولي وهانى محمد عبد الهادى (٢٠٠٨). معرفة أرباب الأسر الريفية بإحدى القرى المصرية بالأسباب الدافعة لختان الإناث والأضرار المتربطة عليه، المؤتمر السنوي الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز демографي، القاهرة، ١٦-١٨ ديسمبر .
- الإمام، مى محمد (٢٠٠٨). دراسة إجتماعية دور المرأة الريفية في بعض مجالات التنمية الريفية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٥). والمجلس القومى للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة، المسح الإجتماعى فى مصر .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧) . دراسة حول ظاهرة العنف ضد المرأة ودورها داخل الأسرة المصرية، مجلة السكان - بحوث ودراسات، يونيه.
- الحربي، سلمى بنت محمد بن سليم (٢٠٠٨) . العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها، دراسة ميدانية على عينة من النساء في مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أم القرى.
- العتر، فكري (٢٠٠٢) . أدائية العنف ، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، المجلد الأول.
- العزب، أشرف محمد، أميرة حسن أبو طالب، مهديه أحمد رمضان (٢٠١١) . دراسة وصفية تحليلية عن العنف الأسى الموجه ضد المرأة الريفية بمحافظة كفر الشيخ.
- العزيزى، محمد إبراهيم (٢٠١١) . فهم الدين والتمييز ضد المرأة الريفية، مجلة العلوم الاقتصادية والإجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد ٢، العدد (١)، يناير .
- المجلس القومى للمرأة (٢٠٠٩) . دراسة العنف ضد النساء في مصر ، القاهرة، مصر ، إبريل.
- جامع، محمد نبيل (٢٠٠٥) . الأسرة والسعادة الزوجية بين صرامة التقليد وإباحة العولمة، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية.
- خليفة، إبراهيم عبد الرحمن على (٢٠١٠) . علاقة بعض المتغيرات الشخصية والإجتماعية لمزارعى محافظة الشـرقـية بـتقـليلـهـم لـتمـكـينـهـمـلـلـمرـأـةـ وـمـنـعـ خـتـانـ الإنـاثـ، مجلـةـ العـلـومـ الإـقـتصـادـيـةـ والإـجـتمـاعـيـةـ الزـرـاعـيـةـ، كلـيـةـ الزـرـاعـةـ، جـامـعـةـ المـنـصـورـةـ، مجلـدـ ١ـ، العـدـدـ (١ـ)، نـوـفـبـرـ .
- رمزي ، ناهد، وعادل سلطان (٢٠٠٠) . العنف ضد المرأة ، المجلة الإجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، مجلد ٣٧ ، العدد الأول ، يناير .
- رمزان، هاجر على محمد (٢٠٠٧) . أنماط العنف ضد المرأة في المجتمعات الريفية، دراسة سوسيولوجية في إحدى قرى محافظة الدقهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

**جدول (٩). التوزيع العددى والنسبة للمبحوثات وفقاً لمقتراحتهن للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة الريفية
بالعينة البحثية**

النكرار	%	الحلول المقترحة
٢٥٦	٨٨,٩	١- وضع تشريع يغليظ العقوبة على من يمارس العنف ضد المرأة
٢٤٣	٨٤,٢	٢- تفعيل دور المؤسسات الدينية في مواجهة العنف ضد المرأة وبيان حرمتها
٢٢٥	٧٨,١	٣- قيام منظمات المجتمع المدنى والمجلس القومى للمرأة الريفية بمحاجة الظاهرة
٢٠٧	٧١,٩	٤- توعية الأسر بخطورة ممارسة العنف ضد المرأة وأثارها السلبية
٢٠٢	٧٠,١	٥- رفع مستوى وعي الإناث بحقوقهن ومنها حق الكرامة الإنسانية
١٦٠	٥٥,٦	٦- تشجيع الإناث على الإبلاغ عند تعرضهن للعنف
١٤٤	٥٠	٧- توفير خطوط إتصال على مدار اليوم لتلقى شكاوى العنف
١٣٤	٤٦,٥	٨- منع الأعمال الفنية التي تساعده على نشر ممارسة العنف ضد المرأة
١٣١	٤٥,٥	٩- تخصيص محاكم لسرعة الحكم في قضايا العنف ضد المرأة

العينة: ٢٨٨ مبحوثة (استبعد ٦٦ مبحوثة لم تتعرض لأى من أشكال العنف مطلقاً)

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة توصى الدراسة بما يلى::

- ١- توصى الدراسة الدعاة وأئمة مساجد القرى ، وجميع المؤسسات الدينية التأكيد فى خطبهم ودروسهم الدينية على حسن معاملة المرأة ومعاشرتها بالمعروف، وذلك من قبل أفراد أسرتها التى تشمل الأب والأخ والزوج،
- ٢- تفعيل وتغليظ قوانين العنف ضد المرأة والتعدى على حقوقها ، وتشريع قوانين جديدة رادعة ، حتى تكون هذه القوانين دعامة قوية في مواجهة تلك الظاهرة،
- ٣- تشجيع المرأة الريفية من خلال جميع الهيئات والمنظمات على القيام بالأنشطة الاقتصادية لتنمية دخل أسرتها، لمواجهة إحتمالات تعرضها للعنف بسبب ضعف الحالة الاقتصادية، وزيادة أعباء المعيشة،
- ٤- العمل على توعية المرأة الريفية بحقوقها، وحقوق زوجها وأسرتها، وكيفية رفع درجة التوافق الزواجي عن طريق المحاضرات والندوات التنفيذية والنشرات الدورية ، وفي شتى وسائل الإعلام المختلفة،
- ٥- ضرورة تشجيع المرأة الريفية على الإبلاغ الفورى في حال تعرضها لأى شكل من أشكال العنف، حتى يتسمى معاقبة الجانى ، والتصدى لتلك الظاهرة،
- ٦- تكثيف الجهود الموجهة لتنمية وعي أرباب الأسر وأولياء الأمور في موقع المسؤولية بخطورة العنف ضد المرأة ، وأنثره السلبية النفسية، والصحية ، والإقتصادية،
- ٧- تشجيع علاقات التنسيق بين الجهات المعنية بتنمية المرأة الريفية ، مثل وزارة الصحة، ووزارة التضامن الاجتماعي وقطاع الشؤون الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدنى ، ومراكز الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، من أجل جهد مشترك منسق للنهوض بالمرأة الريفية ، وللإقاء المزيد من الضوء على على خطورة أثار العنف ضد المرأة
- ٨- من الضروري العمل على تشجيع الباحثين في مجال الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية على إجراء بحوث متميزة في مجال العنف ضد المرأة الريفية ، لتقديم المزيد من الدراسات المتخصصة في هذا المجال، والإهتمام بتنفيذ توصيات تلك الدراسات ، ونشر نتائجها لتوعية الرأى العام بها

خامساً: أسباب تعرض المرأة الريفية للعنف من وجهة نظرها: يتبع من نتائج جدول(٨) أن أكثر من نصف المبحوثات، ٥٢٪ أكدن على أن سوء طبع الزوج، وعصبيته الشديدة، وتدخل الأهل بصورة كبيرة، والعادات والتقاليد، والفهم الخاطئ للآيات الدينية، وضعف شخصية الزوج، والبخل الشديد للزوج هي أسباب تعرضهن للعنف، في حين إنفاق ما يقرب من نصف المبحوثات، ٤٨,٦٪ فأقل على أن ضغط العمل، وتعاطي الأزواج المواد المخدرة، وعدم إهتمام المرأة بنفسها، ورفضها ممارسة العلاقة الجنسية مع الزوج هي أسباب تعرضهن للعنف.

جدول (٨). التوزيع العددي والنسبة للمبحوثات وفقاً لأسباب تعرضهن للعنف بالعينة البحثية

أسباب العنف من وجهة نظر المبحوثات	التكرار	%
١-سوء طبع الزوج، والشخصية الشديدة	٢٢٧	٧٨,٨
٢-تدخل الأهل بصورة كبيرة	٢٠٩	٧٢,٦
٣-العادات والتقاليد	١٨٢	٦٣,٢
٤-الفهم الخاطئ للآيات الدينية	١٧٠	٥٩
٥-ضعف شخصية الزوج	١٦١	٥٥,٩
٦-البخل الشديد للزوج	١٥١	٥٢,٤
٧-ضغط العمل	١٤٠	٤٨,٦
٨-تعاطي الأزواج المواد المخدرة	١٣٥	٤٦,٩
٩-عدم إهتمام المرأة بنفسها	١٢٥	٤٣,٤
١٠-رفضها ممارسة العلاقة الجنسية مع الزوج	١١٩	٤١,٣

العينة: ٢٨٨ مبحوثة (استبعد ٦٦ مبحوثة لم تتعرض لأى من أشكال العنف مطلقاً)

سادساً: مقترنات المبحوثات للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة الريفية من وجهة نظرها: يتبع من نتائج جدول(٩) أن معظم المبحوثات، ٨٨,٩٪ كانت مقترناتهن متوقفة على ضرورة وضع تشريع يغلظ العقوبة على من يمارس العنف ضد المرأة، كما أكدن، ٨٤,٢٪ على ضرورة تفعيل دور المؤسسات الدينية في مواجهة العنف ضد المرأة وبيان حرمتها، وإقترن، ٧٨,١٪ من المبحوثات على ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمجلس القومي للمرأة لمواجهة تلك الظاهرة، و اتفقن، ٧١,٩٪ على ضرورة توعية الأسر بخطورة ممارسة العنف ضد المرأة وأثارها السلبية، وإقترن، ٧٠,١٪ أهمية رفع مستوىوعي الإناث بحقوقهن ومنها حق الكرامة الإنسانية وذلك بشتى وسائل الإعلام، كما أوصين، ٥٥,٦٪ بتشجيع الإناث على الإبلاغ عند تعرضهن للعنف، كما إقترن، ٥٠٪ بتوفير خطوط إتصال على مدار اليوم لتقى شكاوى العنف، و ٤٦,٥٪ منها أكدن على منع الأعمال الفنية التي تساعد على نشر ممارسة العنف ضد المرأة، في حين رأين، ٤٥,٥٪ ضرورة تحصيص محاكم لسرعة الحكم في قضايا العنف ضد المرأة.

وجود علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين درجة تعرض المبحوثات للعنف وكل من: سن المبحوثة ، مدة الزواج، سن الزوج، الدخل الشهري، حيازة المشروعات، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط بينهم ٠٠٣٥٣، ٠٠٤٠٨، ٠٠٤٣٤، ٠٠٣٣٦، ٠٠٣٣٦ على الترتيب، وهى جميعها عالية المعنوية عند مستوى معنوية ٠٠١، فى حين تبين وجود علاقة إرتباطية معنوية سالبة بين درجة تعرض المبحوثات للعنف وكل من: المستوى التعليمى للمبحوثة، والمستوى التعليمى للزوج، والطموح، والتوافق الزوجى حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط بينهم -٠٠٣٧٦، -٠٠٣٣٤ -٠٠١٨٤، -٠٠٥٨٣ على الترتيب، وهى جميعها عالية المعنوية عند مستوى معنوية ٠٠١، أما متغير المشاركة فى الأنشطة المجتمعية ، فكانت قيمة معامل الإرتباط -٠٠١٣٨، وهى معنوية عند مستوى ٠٠٥، ولم يتبيّن وجود علاقة بين درجة تعرض المبحوثات للعنف وكل من: عدد الأبناء، وعضوية المنظمات الإجتماعية، ودرجة القيادية، وبذلك يمكن قبول الفرض البحثي ورفض الفرض الإحصائي جزئياً.

ب - العلاقة الإرتباطية بين درجة تعرض المرأة الريفية للعنف والمتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة
يتوقع الفرض البحثى الرابع للدراسة وجود علاقة إرتباطية معنوية بين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة مع درجة العنف ضد المرأة الريفية كمتغير تابع، ولإختبار هذا الفرض تم تضمين المتغيرات المستقلة معاً فى نموذج تحليلى واحد بإستخدام تحليل الإنحدار الخطى المتعدد و النتائج الواردة بجدول (٧) أظهرت أن المتغيرات المستقلة مجتمعة ترتبط بمعامل إرتباط متعدد قدره ٠٠٨٠٢ ، وكانت قيمة (٣٢,٧٣)، وهى قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالى ٠٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد (r^2) ٠٦٤٣، أى أن هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ٦٤,٣٪ من التباين الكلى فى درجة تعرض المرأة الريفية للعنف ، مما يعنى أن هناك متغيرات مستقلة أخرى لم يشملها النموذج الإنحدارى مسئولة عن تفسير ٣٥,٧٪ من التباين الكلى فى درجة تعرض المرأة الريفية للعنف، وببناءً على هذه النتائج يمكن قبول الفرض البحثى ورفض الفرض الإحصائى، وفي محاولة للوقوف على أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع فى ظل ثبات تأثير بقية المتغيرات الأخرى، تم صياغة الفرض النظري الخامس للدراسة "تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة ذات الإرتباط المعنوى إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين الحادث فى درجة العنف ضد المرأة الريفية"، ولإختبار هذا الفرض استخدام نموذج التحليل الإنحدارى المتدرج الصاعد ، وأظهرت النتائج الواردة بجدول (٧) أن سبعة متغيرات مستقلة قد ساهمت إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين الحادث فى درجة العنف ضد المرأة الريفية حيث بلغت قيمة (٦٧,٦) المحسوبة ٠٠٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد (r^2) ٠٦٢٨، مما يعنى أن هذه المتغيرات السبعة مجتمعة تفسر ٦٢,٨٪ من التباين الكلى الحادث فى درجة العنف ضد المرأة الريفية، وهذه المتغيرات المستقلة بترتيب إسهامها هى: التوافق الزوجى (٣٤٪)، وحيارة المشروعات (١٧,٨٪)، وسن الزوج (٥,٥٪)، وعدد الأبناء (٢٪)، والقيادة والمشاركة فى الأشطحة المجتمعية بنسبة (١,٥٪) لكل منهمما، والمستوى التعليمى للزوج (٥٪)، وببناءً على هذه النتائج يمكن قبول الفرض البحثى ورفض الفرض الإحصائى.

جدول (٦). نتائج اختبار مربع كای لاختبار العلاقة بين مستوى تعرض المرأة للعنف وتنفيذها لبعض أنشطة تنمية دخل الأسرة بالعينة البحثية

المجموع	تنفيذ أنشطة تنمية دخل الأسرة الريفية				العنف ضد المرأة الريفية بأنشطة
	مرتفع (٩٦-٧٣)	متوسط (٧٢-٤٩)	منخفض (٤٨-٢٥)	لم تقم بتلك الأنشطة	
٦٦	٠=١٠ ٢,٩٨=٣٧,١٠ ٦=١٤,١٠ ٧=٣٠,٣٠ ٢=٩,٥٦,٩٠ ٣٥٤	٢٢=٢٢ ٣٧,١٠=٢٣,٥٠ ٥٣=٧٢,٦٠ ٢٣=٢٢,٨٥ ٦=٦,٥٠ ١٦	٤٤=٤٤ ٢٤,٤٢=٢٧,٥٠ ٤=٧,٥٠ ٢٤,٦٠=٢٤,٦٠ ٢=٢,٦٠ ١٣	٠=٠ ٢,٤٢=٢,٤٢ ٤=٧,٥٠ ٢,٤٦=٢,٤٦ ٢=٠,٦٠ ٠,٠٥	لم ت تعرض له (٤٤٨) منخفض درجة (٤٩٧-٤٩) متوسط درجة (٩٨١-٩٤) مرتفع درجة (٤٩٢-١٤٣) المجموع
٢٠٤					٠,٠٥٢=٠,٠٥٢ ٠,١٦٧٢=٠,١٦٩٢ ٠,٠٠٥٢=٠,٠٠٠٥ ٠,٠٠١٢=٠,٠٠١٢ ٠,٠٠١٦=٠,٠٠١٦ ٠,٠٠٠٥=٠,٠٠٠٥

م = القيمة المشاهدة ت = القيمة المتوقعة كا١ = ١٦,٩٢ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ كا٢ = ٢١,٦٧ عند مستوى معنوية ٠,٠٠١

رابعاً: العلاقات الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات المستقلة ودرجة العنف ضد المرأة الريفية

أ-العلاقة الإرتباطية بين درجة تعرض المرأة الريفية للعنف و كل من المتغيرات المستقلة المدروسة على حده
 يتوقع الفرض البحثى الثالث للدراسة وجود علاقة إرتباطية معنوية بين درجة العنف ضد المرأة الريفية وبين كل من المتغيرات المستقلة: سن المبحوثة، والمستوى التعليمي للمبحوثة، ومدة الزواج، وسن الزوج، والمستوى التعليمي للزوج، وعدد الأبناء، والدخل الشهري، وحيازة المشروعات، والطموح، وعضوية المنظمات الإجتماعية، والقيادة، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية، والتوافق الزواجي، وقد استخدم في إختبار هذا الفرض معامل الإرتباط البسيط، ويوضح الجدول(٧) أهم النتائج الآتية:

جدول (٧). العلاقة الإرتباطية والانحدارية بين خصائص المبحوثات المدروسة ودرجة تعرضهن للعنف بالعينة البحثية

النسبة المئوية للتباين المفترض	النسبة المئوية للتباين المفترض	معاملات الانحدار الجزئي			المتغيرات المستقلة	
		المعيارى		معاملات الإرتباط البسيط		
		النموذج المختزل	النموذج الكامل			
٥,٥	٥٧,٣	**٠,٣٩٧	**٠,٧٢١	**٠,٤٣٤	١-سن المبحوثة ٢-المستوى التعليمي للمبحوثة ٣-مدة الزواج ٤-سن الزوج ٥-المستوى التعليمي للزوج ٦-عدد الأبناء ٧-الدخل الشهري ٨-حيازة المشروعات ٩-الطموح ١٠-عضوية المنظمات الإجتماعية ١١-القيادة ١٢-المشاركة في الأنشطة المجتمعية ١٣-التوافق الزواجي معامل الإرتباط المتعدد(R^2) معامل التحديد (R^2) قيمة (F)	
٠,٥	٦٢,٨	*٠,١٠٢-	٠,١٠٤-	**٠,٣٣٤-		
٢,٠	٦٢,٣	**٠,١٢٨	**٠,١٨٨-	٠,٠٣٧-		
١٧,٨	٥١,٨	**٠,٣٨٣	**٠,٣٥٧	**٠,٣٣٦		
١,٥	٦٠,٣	**٠,٢٣٩-	**٠,٢٣٩-	٠,٠٧٢-		
١,٥	٥٨,٨	**٠,٤٠٢	**٠,٣٧٧	*٠,١٣٨-		
٣٤,٠	٣٤,٠	**٠,٥٥٨-	**٠,٥٦٦-	**٠,٥٨٣-		
		٠,٧٩٣	٠,٨٠٢			
		٠,٦٢٨	٠,٦٤٣			
		**٠٦٧,٦	**٠٣٢,٧٣			

العينة: ٢٨٨ مبحوثة (استبعد ٦ مبحوثة لم تتعرض لأى من أشكال العنف مطلقاً)

لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين^٤، وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ٠٠٠١ ، الأمر الذي يعني وجود فروق معنوية بين المتوسطين ، وأن المتوسط الحسابي لدرجة تعرض المرأة الريفية التي يتعاطى زوجها المخدرات بلغ ٩٦,٣٣ ، وإنحراف معياري قيمته ٣١,٨٦ ، في حين بلغ ٧٦,٦٧ للمرأة الريفية التي لا يتعاطى زوجها المخدرات، وإنحراف معياري قدره ٢٥,٠٥ ، وتبعد قيمة(t) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين ٥,٨٦ ، وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ٠٠٠١ ، الأمر الذي يعني وجود فروق معنوية بينهما ، وبذلك يمكن قبول الفرض البحثي ورفض الفرض الإحصائي جزئياً، وجدير بالذكر أن المرأة الريفية العاملة أقل تعرضاً للعنف عن غيرها ، في حين أن المرأة المتزوج زوجها بأخرى ، والتي يتعاطى زوجها المخدرات أكثر تعرضاً للعنف عن غيرهما من المبحوثات ، فالمرأة الريفية العاملة تساهم بشكل كبير في رفع المعاناة الإقتصادية للأسرة ، وبالتالي نقل حدة الخلافات داخل الأسرة وبالتالي يقل تعرضها لأشكال العنف المختلفة ، كما أن زواج الزوج بأخرى وتعاطي الزوج للمواد المخدرة تعرضاً أكثر من غيرها لأشكال العنف المختلفة ، ولذلك يجب الإهتمام بتوفير فرص العمل للمرأة وخاصة في الريف ، توعية الرجال بأن الزواج بأخرى له قواعد في الدين والسنّة والنبوة ، وكذلك ضرورة إتخاذ الإجراءات المناسبة للتصدي لظاهرة إنتشار المخدرات.

ثالثاً: العلاقة بين مستوى تعرض المرأة الريفية للعنف ومستوى تنفيذها لبعض أنشطة تنمية دخل الأسرة
 يتوقف الفرض البحثي الثاني الدراسة وجود علاقة إفتراضية بين مستويات تعرض المرأة الريفية للعنف ومستويات تنفيذها لبعض أنشطة تنمية دخل الأسرة، وإختبار هذا الفرض تم استخدام إختبار مربع كاي، وحساب القيم المشاهدة والمتنبعة، وحساب قيمة مربع كاي، وكانت القيمة المحسوبة هي (٦٩,٦٩)، وبمقارنتها بالقيمة الجدولية عند درجات حرية ٩ (عدد الصدوف-١) (عدد الأعمدة-١) فكانت ١٦,٩٢ عند مستوى معنوية ٠٠٠٥ ، وكانت ٢١,٦٧ عند مستوى معنوية ٠٠٠١ ، حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية.

وبناءً على هذه النتائج يمكن قبول الفرض البحثي ورفض الفرض الإحصائي، كما أوضحت النتائج الواردة بجدول (٦) أنه كلما كان مستوى العنف ضد المرأة الريفية منخفضاً، كلما زاد نشاط هذه المرأة في تنفيذها لبعض أنشطة تنمية دخل الأسرة، حيث بلغ عدد المبحوثات اللائي يقومن بتنفيذ تلك الأنشطة (٢٠٤) مبحوثة، بنسبة ٥٧,٦٪ من إجمالي عدد المبحوثات (٣٥٤) مبحوثة، وكلما ارتفع مستوى العنف ضد المرأة الريفية يتبيّن أن تنفيذهن لن تلك الأنشطة مدعوم، حيث قامت (١٧) مبحوثة منهن بنسبة ٤,٨٪ بتنفيذ تلك الأنشطة سواء بمستوى منخفض أو متوسط أو مرتفع، مما يعني أنه كلما كان تعرض المرأة الريفية للعنف مرتفعاً، كلما قل تنفيذها لبعض أنشطة تنمية دخل الأسرة، وبذلك تكون الدراسة أثبتت أن للعنف أثراً سلبياً آخر هاماً إلى جانب ما أثبتته الدراسات الأخرى من آثار سلبية نفسية وصحية واجتماعية وهي الآثار الإقتصادية، ولذلك يجب الإهتمام بمحاربة تلك الظاهرة، والتي تعرقل وتؤثر سلباً على أحد سبل تنمية الأسرة الريفية والتي هي نواة المجتمع الريفي، ومحور إهتمام خطط التنمية الريفية.

أما بالنسبة للعنف الاقتصادي فاحتل الإستياء على الممتلكات الشخصية كالمشغولات الذهبية أو النقود، والإستياء على الراتب الشهري المرتبة الأولى، في حين كان حصول المرأة على أجر أقل من الرجل في نفس العمل المرتبة الثانية، يليها منعها من الحصول على عمل أو الإستمرار فيه ، والإستياء على ميراثها في المرتبة الثالثة، ثم الإجبار على الإقتراض من البنوك، ومنعها من الحصول على ميراثها الشرعي في المرتبة الرابعة والأخيرة، أما أشكال العنف التعليمي فإحتلت جميعاً مرتبة متساوية، وبالنسبة للعنف الجنسي فقد إحتل الشتم بألفاظ جنسية المرتبة الأولى، ثم يليه الإجبار على الإتيان بأفعال جنسية لا ترغبيها المرأة، والتحرش في العمل أو في الشارع أو في وسائل المواصلات في المرتبة الثانية، ثم جاء الإجبار على الإتيان بأفعال جنسية محظمة في المرتبة الثالثة، وأخيراً إكراه الزوجة على التعرى أو التصوير، وإكراه الزوجة على مشاهدة القنوات الفضائية الإباحية في المرتبة الرابعة والأخيرة.

ثانياً: الفروق في درجة العنف ضد المرأة الريفية عند تصنيفها على أساس الحالة العملية، والحالة العملية للزوج، وزواج الزوج بأخرى، وتعاطي الزوج للمخدرات.

يتوقع الفرض البحثى الأول وجود فروق معنوية بين متوسطى تعرض المرأة الريفية للعنف عند تصنيفها على أساس الحالة العملية، والحالة العملية للزوج، وزواج الزوج بأخرى، وتعاطي الزوج للمخدرات ، وتم اختبار هذا الفرض فى صورته الصفرية، وذلك بحساب قيمة (ت) لإختبار معنوية الفروق بين المتوضطين، ويعرض جدول(٥) النتائج المتحصل عليها.

جدول(٥). نتائج اختبار(ت) لمعنى الفروق بين متوسطى درجة العنف ضد المرأة الريفية وفقاً للحالة العملية ، والحالة العملية للزوج، وزواج الزوج بأخرى، وتعاطي الزوج للمخدرات بالعينة البحثية

قيمة (ت)	لا		نعم		النوع للعنف	م
	المعيارى	الإنحراف	المعيارى	المتوسط		
**١٠,٣-	٢٣,٠٥	١٠٧,٦	٢١,٢	٧٤,٦	١. الحالة العملية للمحوثة	
٣,١٥-	٢٧,٨	٩٨,٤٤	٢٩,٤	٨٢,٦٥	٢. الحالة العملية للزوج	
**١٠,٤	٢٣,٦	٧٧,٨٩	٣٢,٤	١١٩,٥	٣. زواج الزوج بأخرى	
*٥,٨٦	٢٥,٠٥	٧٦,٦٧	٣١,٨٦	٩٦,٣٣	٤. تعاطي الزوج للمخدرات	

العينة: ٢٨٨ مبحوث (استبعد ٦٦ مبحوثة لم ت تعرض لأى من أشكال العنف مطلقاً)

يتضح من النتائج الواردة بجدول(٥)أن المتوسط الحسابى لدرجة تعرض المرأة الريفية التي تعمل للعنف والتي لا تعمل يبلغ ٧٤,٦ ، ١٠٧,٦ على الترتيب، وبإنحراف معياري قيمته ٢١,٢ ، ٣٣,٠٥ على الترتيب، وتبلغ قيمة (ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوضطين ١٠,٣-، وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ١، الأمر الذى يعود فروق معنوية بينهما، كما ببنت النتائج أيضاً أن المتوسط الحسابى لدرجة تعرض المرأة الريفية التي يعمل زوجها للعنف بلغ ٨٢,٦٥ ، وبإنحراف معياري قيمته ٢٩,٤ ، في حين بلغ ٩٨,٤٤ للمرأة التي لا يعمل زوجها، وبإنحراف معياري قدره ٢٧,٨ ، وتبلغ قيمة(ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوضطين ٣,١٥-، وهى قيمة غير معنوية إحصائياً، الأمر الذى يعني عدم وجود فروق معنوية بينهما ، كما تبين أن المتوسط الحسابى لعراض المرأة الريفية المتزوج زوجها بأخرى للعنف والتي ليس زوجها زوجة أخرى يبلغ ١١٩,٥ على الترتيب، وبإنحراف معياري قيمته ٣٢,٤ ، ٢٣,٦ على الترتيب، وتبلغ قيمة (ت) المحسوبة

إطلاق ألفاظ بهدف التحقير، والتهديد بالطلاق، والتهديد بالزوج من أخرى في المرتبة الثانية، يليها الحرمان من رؤية الأهل في المرتبة الثالثة، ثم الإهمال المتعمد، وهجر الزوج دون مبرر، والشتم والنعت بألفاظ بذئبة، وتوجيهه اللوم المستمر في المرتبة الرابعة، يليها التهديد بالحرمان من رؤية الأهل في المرتبة الخامسة، ثم الإتهام بالباطل في المرتبة السادسة، وأخيراً التروع والتخويف، والبصق على الوجه أو الجسم في المرتبة السابعة.

جدول (٤). الأهمية النسبية لكل شكل من أشكال العنف الموجه ضد المرأة الريفية بالعينة البحثية

الترتيب	المراجع	المتوسط	أكثراً من مرة	لم تُعرض له دانياً	تُعرض له لم تُعرض له	أشكال العنف	* المعرفة الجسدية:	
							A- العنف النفسي:	B- العنف النفسي:
الثاني	١,٨	١٧٩	٧٩	٧٦	٢٠		١ الضرب باليد	
الأول	١,٩	١٧٧	٧١	٨٤	٢٢		٢ شد الشعر	
الأول	١,٩	١٥٨	٩٩	٧٦	٢١		٣ الدفع	
الثاني	١,٨	١٨٥	٨٧	٦٢	٢٠		٤ الصفع (ضرب الوجه)	
الثالث	١,٦	٢٠٢	٩٨	٣٤	٢٠		٥ المسك بعنف	
الرابع	١,٤	٢٥٢	٧٢	١٧	١٣		٦ الكي بالثار	
الخامس	١,٣	٢٦٧	٦٨	١٦	٣		٧ الحرق (استخدام مواد حارقة)	
الخامس	١,٣	٢٦٦	٦٧	٢١	٠		٨ الركل بالقدم	
الخامس	١,٣	٢٨٥	٤٩	١٤	٦		٩ لوى النراع	
السادس	١,٢	٢٧٩	٦٦	٦	٣		١٠ كسر العظام	
الخامس	١,٣	٢٦٥	٦٠	٢٩	٠		١١ الرمي بآلة حادة أو بقطع الأثاث	
الثالث	١,٦	٢٤٣	٤٠	٥٤	١٧		١٢ الإهمال في الرعاية الصحية	
الأول	١,٩	١٩٨	٤٩	٥٠	٥٧		١٣ التكليف بأعمال منزلية فوق طاقتك	
الأول	١,٩	٢٠٤	٣٦	٥٧	٥٧		١٤ التكليف بأعمال منزلية فوق طاقتك	
السادس	١,٢	٣١٤	١٥	١٣	١٢		١٥ الشروع في القتل	

جـ العنف الاقتصادي:								
الثالث	١,٥	٢٣٥	٧٦	٢٠	٢٣		١ المنع من الحصول على عمل	
الثالث	١,٥	٢٥٢	٥٣	٣١	١٨		٢ المنع من الاستمرار في العمل	
الأول	١,٧	٢٢٧	٤٨	٣٠	٤٩		٣ الاستيلاء على الممتلكات الشخصية كالمشغولات الذهبية أو النقود	
الأول	١,٧	٢٢٩	٢٩	٥٢	٤٤		٤ الاستيلاء على الراتب الشهري	
الرابع	١,٤	٢٦٦	٤٢	٣٢	١٤		٥ الإيجار على الإقراض من البنوك	
الرابع	١,٦	٢٦٠	٢٨	٣١	٣٥		٦ حصولك على أجر أقل من الرجال في نفس العمل	
الرابع	١,٤	٢٨٩	١٧	٢٤	٢٤		٧ منك من الحصول على ميراثك الشرعي	
الثالث	١,٥	٢٧٥	٢٧	٢٢	٣٠		٨ الاستيلاء على ميراثك	

دـ العنف التعليمي:								
الأول	١,٥	٢٦٦	٣٣	١٤	٤١		١ الحرمان من التعليم	
الأول	١,٥	٢٧٧	٢٩	٧	٤١		٢ الإجبار على دراسة تخصص معين	
الأول	١,٥	٢٧٨	٢٤	١١	٤١		٣ التهديد بإيقاف التعليم	
الأول	١,٥	٢٨٢	٢٠	١١	٤١		٤ عدم توفير متطلبات التعليم	

هـ العنف الجنسي:								
الأول	١,٧	١٩٧	٨٣	٤٥	٢٩		١ الشتم بألفاظ جنسية	
الثاني	١,٤	٢٦٩	٥٩	١١	١٥		٢ الإجبار على الاتيان بأفعال جنسية لا ترغبها	
الثالث	١,٢	٢٨٨	٤٩	١٣	٤		٣ الإجبار على الاتيان بأفعال جنسية مرمرة	
الرابع	١,١	٣٤٤	٣	٠	٧		٤ إكراه الزوجة على التعرى أو التصوير	
الرابع	١,١	٣٣٧	٧	٣	٧		٥ إكراه الزوجة على مشاهدة الفنون الفضائية الإباحية	
الثاني	١,٤	٢٨٤	٨	٤٨	١٤		٦ التحرش في العمل أو في الشارع أو في وسائل المواصلات	

جدول (٢). التوزيع العددى والنسبة للمبحوثات وفقاً لمستويات العنف بتنوعه بالعينة البحثية

نوع العنف	العدد	%	نوع العنف	العدد	%
العنف العام ضد المرأة الريفية:			العنف الاقتصادي:		
لم ت تعرض له مطلقاً (٤٨) درجة	٦٦	١٨,٦	لم ت تعرض له مطلقاً (٨) درجات	١٦٦	٤٦,٩
منخفض (٩٧-٤٩) درجة	٢٠٣	٥٧,٣	متوسط (٢٥-١٨) درجة	٤٥	٣٤,٧
متوسط (١٤٢-٩٨) درجة	٦٧	١٨,٩	مرتفع (٣٢-٢٦) درجة	٢٠	٥,٦
مرتفع (١٩٢-١٤٣) درجة	١٨	٥,١	العنف الجسدي:		
لم ت تعرض له مطلقاً (١٥) درجة	١٠٨	٣٠,٥	العنف التعليمي:		
منخفض (٣١-١٦) درجة	١٨٢	٥١,٤	لم ت تعرض له مطلقاً (٤) درجات	٢٥٧	٧٢,٦
متوسط (٤٥-٣٢) درجة	٥٥	١٥,٥	منخفض (٨-٥) درجة	٤٢	١١,٧
مرتفع (٦٠-٤٦) درجة	٩	٢,٥	متوسط (١٢-٩) درجة	١٤	٣,٤
العنف النفسي:			مرتفع (١٦-١٣) درجة	٤١	١١,٦
لم ت تعرض له مطلقاً (١٥) درجة	١٠٨	٣٠,٥	العنف الجنسي:		
منخفض (٣١-١٦) درجة	٩٧	٢٧,٤	لم ت تعرض له مطلقاً (٦) درجات	١٧١	٤٨,٣
متوسط (٤٥-٣٢) درجة	١١٤	٣٢,٢	منخفض (١٢-٧) درجة	١٤٧	٤١,٥
مرتفع (٦٠-٤٦) درجة	٣٥	٩,٩	متوسط (١٨-١٣) درجة	٣٦	١٠,١
			مرتفع (٢٤-١٩) درجة	٠	٠

ب - تحديد الأهمية النسبية لكل من أنواع العنف الخمس المدروسة : وبحساب المتوسط المرجح تبين نتائج جدول (٣) الأهمية النسبية لتعرض المرأة الريفية لأنواع العنف الخمس بمنطقة الدراسة، حيث تبين أن هناك أنواع للعنف ضد المرأة الريفية مرتبة وفقاً للمتوسط المرجح كالتالي: العنف النفسي (١,٨٩) درجة، يليه العنف الجسدي (١,٥٦) درجة، ثم العنف الاقتصادي (١,٥٣) درجة، يليه العنف التعليمي (١,٤٧) درجة، وأخيراً العنف الجنسي (١,٣١) درجة.

جدول (٣). الأهمية النسبية لأنواع العنف التي تتعرض لها المرأة الريفية بالعينة البحثية

أشكال العنف	متوسط الدرجات	المتوسط المرجح	عدد العبارات	الترتيب
العنف النفسي	٢٨,٤	١,٨٩	١٥	الأول
العنف الجسدي	٢٣,٤	١,٥٦	١٥	الثاني
العنف الاقتصادي	١٢,٣	١,٥٣	٨	الثالث
العنف التعليمي	٥,٩	١,٤٧	٤	الرابع
العنف الجنسي	٧,٩	١,٣١	٦	الخامس

ج - تحديد شكل العنف الأكثر إنتشاراً ضد المرأة الريفية بمنطقة الدراسة: وبشيء أكثر تفصيلاً تبين نتائج جدول (٤) أن شد الشعر، والدفع، والتکلیف بأعمال منزلية ومزرعية فوق طاقة المبحوثة تحتل المرتبة الأولى في أشكال العنف الجسدي، يليها الضرب باليد، والصفع في المرتبة الثانية، وإخلل المسك بعنف، والإهمال في الرعاية الصحية المرتبة الثالثة، ثم الكى بالنار في المرتبة الرابعة، يليها الحرق، الركل بالقدم، ولوى الذراع، والرمي بألة حادة أو بقطع الأثاث في المرتبة الخامسة، وأخيراً كسر العظام، والشروع في القتل في المرتبة السادسة والأخيرة، كما يتضح من النتائج أن السخرية والإستهزاء، والتوبیخ والمترکر يحتل المرتبة الأولى في أشكال العنف النفسي، أما

تظهر نتائج جدول(١) أن أكثر من خمسى المبحوثات ٤٢،٤٪ يقعن فى فئة متوسطى العمر والتى يتراوح أعمارهن من (٣٦- لأقل من ٥١ سنة)، وأن أقل من نصف أزواجهن ٤٤،٩٪ يقعوا فى الفئة العمرية (٤٢- لأقل من ٥٩ سنة)، وأن أكثر من نصفهن بنسبة ٥٣،١٪ تعليمهم متوسط، فى حين كان أكثر من ثلاثة أخماس أزواجهن ٦١،٩٪ أيضاً تعليمهم متوسط، وأن ٤٦،٦٪ منهن كانت مدة زواجهن تتراوح بين(يوم - لأقل من ١٨ سنة)، فى حين تبين أن أكثر من ثلثى المبحوثات ٧٠،١٪ من العاملات وأن ٨٧،٦٪ من أزواجهن من العاملين، وأن أكثر من نصف هذه الأسر بنسبة ٥٣،٧٪ لديهم من(٣-٤أبناء)، كما يتضح أن ١٣،٦٪ من المبحوثات أزواجهن متزوجات من أخرى، وأن أكثر من نصفهن ٥٦،٢٪ يقعن فى فئة منخفضى الدخل، وأن ما يقرب من ثلث أزواج المبحوثات بنسبة ٣٤،٢٪ يتعاطوا المخدرات، فى حين أن ما يقرب من ثلثى المبحوثات ٦٥،٨٪ حيازنهم للمشروعات منخفضة.

كما يتضح من النتائج أن معظمهن ٩٨،٣٪ عضويتهن فى المنظمات الإجتماعية منخفضة، أما مشاركتهن فى الأنشطة المجتمعية كانت مرتفعة لدى أكثر من ثلاثة أخماسهن ٦٠،٨٪ ، فى حين أن ما يقرب من ثلثى المبحوثات بنسبة ٦٥٪ لديهن مستوى طموح مرتفع، وأيضاً كان مستوى القيادية مرتفعاً لدى ما يقرب من خمسى المبحوثات ٣٩،٣٪.

كما تبين من النتائج أن مستوى التوافق الزوجى كان مرتفعاً لدى أكثر من ثلاثة أخماس المبحوثات ٦٣،٥٪، فى حين تبين أن أكثر من نصف المبحوثات ٥٦،٢٪ مستوى تنفيذهن لأنشطة تنمية دخل الأسرة متوسط.

النتائج البحثية ومناقشتها

أولاً: مستوى العنف ضد المرأة الريفية وأكثره إنتشاراً بمنطقة الدراسة

أ- مستوى العنف ضد المرأة الريفية: أوضحت نتائج الدراسة الواردة بجدول(٢) أن أكثر من نصف المبحوثات ٥٧،٣٪ كان مستوى العنف العام ضدهن منخفضاً، كما تبين أن العنف الجسدي لدى أكثر من نصفهن ٤١،٥٪ منخفضاً أيضاً، فى حين كان متوسطاً فى العنف النفسي لدى ما يقرب من ثلث المبحوثات ٣٢،٢٪، وكان لدى أكثر من ثلثهن ٣٤،٧٪ مستوى منخفض من التعرض للعنف الاقتصادي، فى حين تبين أن أكثر من خمسى المبحوثات ٤١،٥٪ لديهن مستوى منخفض من التعرض للعنف الجنسي، وجدير بالذكر أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثات ٨١،٤٪ يتعرضن لأحد أشكال العنف على الأقل، وهى نسبة لا يمكن أن يستهان بها، فيجب العمل على تقليلها لأقل المستويات الممكنة.

وصف خصائص المبحوثات جدول (١). التوزيع العددي والنسبى للمبحوثات وفقاً لخصائصهن الشخصية والإجتماعية بالعينة البحثية

العدد	%	المتغير	العدد	%	المتغير	العدد	%	المتغير	العدد	%	المتغير
٩٨٣	٤٢	١٣- عضوية المنظمات:	٤٨	٦,٢,١	١٣- زواج الزوج بالخرى: نعم	١٥٧	١,٣,٢,٣,١	١٣- زواج الزوج بالخرى: لا	١٥٠	٤,٢,٤	١٣- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٦	١,٧	٦ منخفضة(من ١٧-٢٣ درجة)	٦٠	٣,٤,٨	٦ متوسطة(من ١٤-١١ درجة)	٦٠	٣,٤,٨	٦ متوسطة(من ١٤-١١ درجة)	٦٠	٤,٢,٤	٦ متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٠	٠	٠ مرتقطة(من ٢٢-٨٢ درجة)	١٢١	٢,٤	١٢١ مرتقطة(من ٢٢-٨٢ درجة)	١٢١	٢,٤	١٢١ مرتقطة(من ٢٢-٨٢ درجة)	١٢١	٤,٢,٤	١٢١ متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
١٣	٣,٧	١٣- المطلوب: منخفض (من ٢٩-١ درجة)	٢٢٣	٤,٥,٦	١٣- المطلوب: منخفض (من ٢٩-١ درجة)	٢٢٣	٤,٥,٦	١٣- المطلوب: منخفض (من ٢٩-١ درجة)	٢٢٣	٤,٣,٣	١٣- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٣١٣	١١,٣	٣١٣- منوسط(من ٠-٢٧ درجة)	١٩٩	٢,٥,٥	٣١٣- منوسط(من ٠-٢٧ درجة)	١٩٩	٢,٥,٥	٣١٣- منوسط(من ٠-٢٧ درجة)	١٩٩	٢,٤,٤	٣١٣- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٦٥	٢٣٠	٦٥- متوسط(من ٠٠-٥٠ جنية)	٤٤	٩,٦	٦٥- متوسط(من ٠٠-٥٠ جنية)	٤٤	٩,٦	٦٥- متوسط(من ٠٠-٥٠ جنية)	٤٤	٩,٦	٦٥- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٢٩١	١٠٣	٢٩١- القالبة: منخفضة(من ٦-٩ درجة)	٦٧	١,١	٢٩١- القالبة: منخفضة(من ٦-٩ درجة)	٦٧	١,١	٢٩١- القالبة: منخفضة(من ٦-٩ درجة)	٦٧	١,١	٢٩١- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٣١٦	١١٢	٣١٦- منوسطة(من ١-٤ درجة)	٧	٩	٣١٦- منوسطة(من ١-٤ درجة)	٧	٩	٣١٦- منوسطة(من ١-٤ درجة)	٧	٩	٣١٦- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٣٩٣	٣٩٣	٣٩٣- مرتقطة(من ٥-٨ درجة)	١٢	٤,٣	٣٩٣- مرتقطة(من ٥-٨ درجة)	١٢	٤,٣	٣٩٣- مرتقطة(من ٥-٨ درجة)	١٢	٤,٣	٣٩٣- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
١٨	٥	١٨- التوفيق الزوجي: منخفض (من ١٣-١ درجة)	٦	١,٧	١٨- التوفيق الزوجي: منخفض (من ١٣-١ درجة)	٦	١,٧	١٨- التوفيق الزوجي: منخفض (من ١٣-١ درجة)	٦	١,٧	١٨- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٣١٤	١١	٣١٤- منوسط(من ٢٠-٣٠ درجة)	٥	٤	٣١٤- منوسط(من ٢٠-٣٠ درجة)	٥	٤	٣١٤- منوسط(من ٢٠-٣٠ درجة)	٥	٤	٣١٤- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٦٢٣	٢٢٥	٦٢٣- مرتقط(من ٣١-٩٣ درجة)	٢١٩	١,١,٩	٦٢٣- مرتقط(من ٣١-٩٣ درجة)	٢١٩	١,١,٩	٦٢٣- مرتقط(من ٣١-٩٣ درجة)	٢١٩	١,١,٩	٦٢٣- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
١٣	٣,٧	١٣- تقييد أنشطة تميمية دخل الأسرة: لم تتقيد الأنشطة أبداً (٤ درجة)	٨٤	٢,٣,٢	١٣- تقييد أنشطة تميمية دخل الأسرة: لم تتقيد الأنشطة أبداً (٤ درجة)	٨٤	٢,٣,٢	١٣- تقييد أنشطة تميمية دخل الأسرة: لم تتقيد الأنشطة أبداً (٤ درجة)	٨٤	٢,٣,٢	١٣- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٣٥٦	٢٢٦	٣٥٦- مستوى تنمية متضخم (٤-٨ درجة)	١٣٠	٧,٣	٣٥٦- مستوى تنمية متضخم (٤-٨ درجة)	١٣٠	٧,٣	٣٥٦- مستوى تنمية متضخم (٤-٨ درجة)	١٣٠	٧,٣	٣٥٦- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٥٦٤	١٦	٥٦٤- مستوى تنمية متضخم (٤-٨ درجة)	١٩٠	٩,٦	٥٦٤- مستوى تنمية متضخم (٤-٨ درجة)	١٩٠	٩,٦	٥٦٤- مستوى تنمية متضخم (٤-٨ درجة)	١٩٠	٩,٦	٥٦٤- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٢٢٣	٦٧	٢٢٣- متوسطة(من ٤-٧)	٣٤	٣,٦	٢٢٣- متوسطة(من ٤-٧)	٣٤	٣,٦	٢٢٣- متوسطة(من ٤-٧)	٣٤	٣,٦	٢٢٣- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٢٢١	٤١	٢٢١- حيلز المشروعات:	٣١٠	٦,٧,٨	٢٢١- حيلز المشروعات:	٣١٠	٦,٧,٨	٢٢١- حيلز المشروعات:	٣١٠	٦,٧,٨	٢٢١- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)
٢٢٠	٤٠	٢٢٠- لا يعمل	٤٤	٤,٢	٢٢٠- لا يعمل	٤٤	٤,٢	٢٢٠- لا ي العمل	٤٤	٤,٢	٢٢٠- متوسط العمر (من ١٦-٢٣ درجة)

أ تعرض له مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب، وتم جمع درجات تعرض المبحوثة للعنف الجسدي، وبلغ متوسط الدرجات ٢٣,٤٣ درجة، و بإنحراف معياري ٨,٩٩٧ درجة.

٢- العنف النفسي: وأستخدم لقياسه خمسة عشر بند تعكس مظاهر العنف النفسي الذي تعرضت له المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل بند بين أ تعرض له دائماً، تعرضت له أكثر من مرة، و تعرضت له مرة واحدة ، ولم أ تعرض له مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب، وتم جمع درجات التعرض للعنف النفسي ضد المبحوثة، وبلغ متوسط الدرجات ٢٨,٣٦٧ درجة، و بإنحراف معياري ١٣,٠٧ درجة.

٣- العنف الاقتصادي: وأستخدم لقياسه ثمانى بند تعكس مظاهر العنف الاقتصادي الذي تعرضت له المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل بند بين أ تعرض له دائماً، تعرضت له أكثر من مرة، و تعرضت له مرة واحدة ، ولم أ تعرض له مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب، وتم جمع درجات تعرض المبحوثة للعنف الاقتصادي، وبلغ متوسط الدرجات ١٢,٢٨ درجة، و بإنحراف معياري ٦,٠٠٩ درجة.

٤- العنف التعليمي: وأستخدم لقياسه أربعة بند تعكس مظاهر العنف التعليمي الذي تعرضت له المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل بند بين أ تعرض له دائماً، تعرضت له أكثر من مرة، و تعرضت له مرة واحدة ، ولم أ تعرض له مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب، وتم جمع درجات تعرض المبحوثة للعنف التعليمي، وبلغ متوسط الدرجات ٥,٩٣٢ درجة، و بإنحراف معياري ٣,٩٦ درجة.

٥- العنف الجنسي: وأستخدم لقياسه ستة بند تعكس مظاهر العنف الجنسي الذي تعرضت له المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل بند بين أ تعرض له دائماً، تعرضت له أكثر من مرة، و تعرضت له مرة واحدة ، ولم أ تعرض له مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب، وتم جمع درجات تعرض المبحوثة للعنف الجنسي، وبلغ متوسط الدرجات ٧,٩١٢ درجة، و بإنحراف معياري ٢,٧٣٩ درجة.

هذا وقد تم قياس العنف ضد المرأة الريفية كمتغير رئيسي بالمجموع الجبى لدرجات المحاور الفرعية الخمسة السابقة، وقد بلغ متوسط درجات هذا المتغير ٧٧,٩٣ درجة بإنحراف معياري ٣٠,٣٤ درجة.

ج- أسباب حدوث العنف ضد المرأة الريفية: تم التعرف على الأسباب التي تؤدى إلى حدوث العنف من وجهة نظر المبحوثة بسؤالها: ما هي الأسباب التي تؤدى إلى حدوث العنف من وجهة نظرك ؟، و رصدت الإجابات و تم عمل التكرارات والنسب المئوية لها.

د- الحلول المقترحة للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة الريفية: تم التعرف على الحلول المقترحة من وجهة نظر المبحوثة بسؤالها: إزاي ممكن نقل أو نقضى على العنف اللي بيمارس ضد المرأة الريفية؟ و رصدت الإجابات و تم عمل التكرارات والنسب المئوية لها.

أساليب التحليل الإحصائى: تم استخدام التكرارات العددية والنسب المئوية والمتوسط الحسابي، والمتوسط المرجح ، وإنحراف المعياري، ومعامل الثبات ألفا للحكم على درجة ثبات المقاييس، ومعامل الإرتباط البسيط "لبيرسون"، ومعامل الإرتباط المتعدد والإتحدار الجزئي ، وكلأ من إختبار(ت) ، وإختبار مربع كاى فى عرض البيانات وتحليلها إحصائيا.

١١-القيادة: وتم قياسها من خلال مقياس مكون من ستة عبارات هي: الناس بتلجمأ لكي تأخذ رأيك في القضايا اللي تهم البلد، بمشاركة في المشروعات اللي بينفذها أهل القرية، الناس بتمشي وراكي في أمور المحاصيل اللي بتزرعها، بمشاركة في المجالس العرفية للصلح بين المتخاصمين، بمشاركة في حملات التبرع لفعل الخير، ناس كتير في البلد بتاخذك قدوة ليهم، وكانت الإجابات هي: دائمًا، أحياناً، لا، وأعطيت لها أرقام تميزية ١، ٢، ٣، على الترتيب، وبلغ متوسط الدرجات ١٢,٧ درجة، بإنحراف معياري ٣,٩٨ درجة ، ثم قدرت درجة ثبات المقياس بإستخدام معامل ألفا فوجد أنه ٠,٩١٤ ، وهي درجة مقبولة وتدل نسبياً على صلاحية المقياس، وجمعت درجات البنود الستة للحصول على الدرجة الكلية لليقادة لدى المبحوثة.

١٢-الطموح: وتم قياسه بائتني عشر بند تعكس الإجابة عليها مدى طموح المبحوثة في تحسين مستواها الاقتصادي والتعليمي، وطموحها في تعليم أولادها وبناتها، و زواجهم زواج موفق ، وعدم اليأس أو الإسلام للفشل ، وكانت الإستجابات على هذه البنود دائمًا ، أحياناً ، لا ، وأعطيت الإستجابات أوزان رقمية ٣ ، ٢ ، ١ على الترتيب، وعبر مجموع درجات البنود الإثنا عشر عن درجة طموح المبحوثة، وبلغ متوسط الدرجات ٢٩,٤ درجة، بإنحراف معياري ٥,٤٦ درجة، وبلغت قيمة ألفا للمقياس ٠,٨٨٣ ، وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس وصلاحيته لأغراض القياس.

١٣-المشاركة في الأنشطة المجتمعية: وتم قياسها بسبعة عشر بند تعكس الإجابة عليها مدى مشاركة المبحوثة في الأنشطة المجتمعية، وكانت الإستجابات على هذه البنود دائمًا، أحياناً، لا، وأعطيت الإستجابات أوزان رقمية ٣ ، ٢ ، ١ على الترتيب، وعبر مجموع درجات البنود السبعة عشر عن درجة مشاركة المبحوثة في الأنشطة المجتمعية، وبلغ متوسط الدرجات ٤٠,٥٧ درجة، بإنحراف معياري ٧,٨٢ درجة، وبلغت قيمة ألفا للمقياس ٠,٩٢٥ ، وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس وصلاحيته لأغراض القياس.

٤-التوافق الزواجي: تم قياسه بمقياس يتكون من ثلاثة عشر بند، تعكس الإجابة عليه مدى التوافق الزواجي للمبحوثة، وكانت الإستجابات على هذه البنود دائمًا، أحياناً، لا، وأعطيت الإستجابات أوزان رقمية ٣ ، ٢ ، ١ على الترتيب، وعبر مجموع درجات البنود الثلاثة عشر عن درجة التوافق الزواجي للمبحوثة، وبلغ متوسط الدرجات ٣١,٤ درجة، بإنحراف معياري ٤,٥٤ درجة، وبلغت قيمة ألفا للمقياس ٠,٨٧٣ ، وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس وصلاحيته لأغراض القياس.

٥-بعض أنشطة تنمية دخل الأسرة الريفية: وتم قياسه بعرض أربعة وعشرون نشاط تعكس تنمية المبحوثة لدخل الأسرة، وتراوحت الإستجابات عن كل تتفيد نشاط بين أقوم به دائمًا، أحياناً، نادرًا، لا أقوم به، وأعطيت الإستجابات الأوزان ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ على الترتيب، وتم جمع درجات تنفيذ المبحوثة لهذه الأنشطة، وبلغ متوسط الدرجات ٥١,٨٧ درجة، و بإنحراف معياري ١,٣٩٤ درجة.

ب-قياس المتغيرات التابعة

العنف ضد المرأة: تم النظر إلى العنف ضد المرأة الريفية على أنه متغير مركب من خمسة محاور فرعية تعكس أنواع العنف التي تعرضت له المبحوثة في الماضي أو لازالت تتعرض له، هذه الأنواع هي العنف الجسدي، والعنف النفسي، والعنف الاقتصادي، والعنف التعليمي، والعنف الجنسي، وفيما يلى كيفية قياس كل محور بالإضافة إلى قياس المتغير النهائي:

١-العنف الجسدي: وأستخدم لقياسه خمسة عشر بند تعكس مظاهر العنف الجسدي الذي تعرضت له المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل بند بين أ تعرض له دائمًا، تعرضت له أكثر من مرة، و تعرضت له مرة واحدة ، ولم

٤- **الاختبار المبدئي لاستمارة الإستبيان:** استخدم الإستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع بيانات هذه الدراسة بعد أن تم إختباره مبدئياً على ٣٠ إمرأة ريفية من قرى الدراسة، حيث تم إجراء التعديلات الازمة على الإستبيان قبل تطبيقه، وتضمنت الإستمارة خمسة أقسام، الأول منها يتعلق بخصائص المبحوثات، والثاني عن تنفيذ المرأة الريفية لبعض أنشطة تنموية دخل الأسرة، والثالث عن أشكال وأنواع العنف ضد المرأة الريفية بالقرية ، أما الرابع عن الأسباب التي تؤدي إلى تعرض المبحوثة للعنف من وجهة نظرها، والأخير عن الحلول المقترنة من وجهة نظرها للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة الريفية.

٥- المنهج العلمي المستخدم في الدراسة: أستخدم المنهج الوصفي التحليلي،

ثانياً: أ- قياس المتغيرات المستقلة

١- **سن المبحوثة وسن زوجها:** تم قياس السن للمبحوثة وزوجها بعدد السنوات الكاملة الميلادية التي عاشها من وقت الميلاد حتى تاريخ جمع البيانات ويعبر عنه بقيمة رقمية.

٢- **عدد سنوات التعليم للمبحوثة وزوجها:** تم قياسه بعدد السنوات التي قضتها كلاً من المبحوثة وزوجها في التعليم حتى تاريخ جمع البيانات ، وأخذت قياماً رقمية صفر، ٤، ٦، ٩، ١٢، ١٦، ١٨ لتعبر عن أمي، يقرأ و يكتب، حاصلة على تعليم إبتدائي، تعليم إعدادي، تعليم متوسط، تعليم جامعي، وتعليم فوق جامعي، على الترتيب .

٣- **الحالة العملية للمبحوثة وزوجها:** تم قياسه بسؤال المبحوثة عن حالتها وحالة زوجها العملية، وأخذت الإجابات ي عمل ، ولا يعمل أو زان رقية ٢، ١ على الترتيب.

٤- **مدة الزواج:** وقياس بعد السنوات التي مرت منذ زواج المبحوثة وحتى وقت جمع البيانات ، ويعبر عنه بعدد مطلق.

٥- **زواج الزوج من أخرى:** تم قياسه بسؤال المبحوثة عن ما إذا كان زوجها متزوج من زوجة أخرى وقت إجراء الدراسة، وكانت الإجابة على هذا السؤال بنعم أو لا ، وأعطيت الإجابات أوزان رقمية ٢، ١ على الترتيب.

٦- **عدد الأبناء:** تم قياسه بسؤال المبحوثة عن عدد الأبناء لدى المبحوثة ، وعبر عنه بعدد مطلق.

٧- **الدخل الأسري الشهري:** تم قياسه بسؤال المبحوثة عن قيمة الدخل الشهري الأسري، وتم التعبير عنه بالرقم الخام لأقرب جنيه بعد جمع جميع مصادر دخل الأسرة.

٨- **تعاطي الزوج للمخدرات:** تم قياسه بسؤال المبحوثة عن درجة تعاطي زوجها للمخدرات، وكانت الإجابات على هذا السؤال نعم، ولا ، وأعطيت الإستجابات أوزاناً رقمية ٢، ١ على الترتيب.

٩- **حياة المشروعات:** تم قياسها بسؤال المبحوثة هل لديكم مشروع زراعي أو صناعي أو تجاري أو خدمي، وأعطيت لها حروف تميزية أ، ب، ج ، د على الترتيب ، ثم تحديد نوعية الحياة سواء ملك أو مشاركة أو إيجار أو لا يوجد، وأعطيت للإجابات أرقام تميزية ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب، ثم جمعت أرقام الإجابات للمشروعات الأربع لتعبر عن الدرجة الكلية لحياة أسرة المبحوثة للمشروعات.

١٠- **عضوية المنظمات الإجتماعية:** تم قياسها بعرض بعض المنظمات والمؤسسات الإجتماعية على المبحوثة وسؤالها عن نوع مشاركتها فيها، فكانت الإجابات هي: غير مشتركة، عضو عادي، عضو مجلس إدارة، رئيس، وأعطيت لها أرقام تميزية ٤، ٣، ٢، ١ على الترتيب، ثم جمعت أرقام الإجابات للحصول على درجة المشاركة في المنظمات الإجتماعية للمبحوثة.

العنف الجسدي: هو إساءة موجهة لجسد المرأة كال تعرض للضرب و الصفع واللكم ، والركل، وشد الشعر والجر أو السحل ، والخنق، والحرق، ولـى الذراع، وإلقاء مياه حارقة، وإستخدام الأدوات الحادة فى الضرب والتنفس والتسبب بالضرر والتشويه والأذى لجسد المرأة، أو نقص الغذاء والعلاج الذى يتسبب بالضرر لأعضاء جسمها.

العنف النفسي: هو ممارسة جميع التصرفات التي تؤذى المرأة نفسياً، مثل السب والشتائم، والهجر، والإهمال، والترهيب والتخييف، والنقد المستمر ، والشك وإساءة الظن ، والحط من قيمتها وممارسة الضغط النفسي ضدها، وتعرضها للخوف والقهر ، والظلم الذي يؤذيها نفسياً ، والابتزاز والتهديد دون وجه حق.

العنف التعليمي: تلك التصرفات والقرارات، التي تتخذ ضد المرأة لحرمانها من التعليم أو التقصير في ذلك الحق، أو التمييز بين الإناث والذكور في حصولها على تعليم أقل في الجودة والنوع، أو إرغامها على ترك التعليم في مرحلة معينة.

العنف الاقتصادي: هو ممارسة ضغوط اقتصادية على المرأة، مثل منعها من العمل، أو إجبارها على العمل، وحجب المال عن المرأة وعدم توفير احتياجاتها ومتطلباتها الأساسية، أو سلب مالها الذي تملكه عنوةً، أو عدم إعطائها حقها في الميراث.

العنف الجنسي: هو تعرض المرأة للألفاظ الخادشة لحياتها كالشتائم والقذف وتلقيها بصفات غير لائقة بها، وتعرضها للمضايقات في المنزل والشارع وفي مكان العمل، وفي مكان الدراسة، أو محاولة لمس أي عضو من أعضاء جسدها دون رغبة منها، أو إجبارها على القيام بأعمال جنسية محرمة، وإجبارها على مشاهدة أفلام إباحية ، مما يسبب لها الضرر والأذى النفسي، ويحط من كرامتها وتفقد رغبتها في كونها أنثى.

الإجراءات البحثية وخصائص عينة الدراسة

أولاً: الإجراءات البحثية

١-المجال الجغرافي: يقصد به المنطقة التي أجريت فيها الدراسة الميدانية وهى محافظة الغربية، وتم اختيار ثلاثة مراكز منها عشوائياً، تتمثل ٣٥% تقريباً من إجمالي مراكزها الثمانية، كما تم اختيار وحدة محلية قروية من كل مركز إداري من المراكز الإدارية الثلاثة المختارة، وإختيار قرية تابعة من كل وحدة محلية مختارة عشوائياً، هذا وقد تحددت قرى العينة في: قرية كفر الشيخ مفتاح مركز السنطة، وقرية كفر المنشى القبلى مركز طنطا، وقرية أكوا الحصة مركز كفر الزيات.

٢-المجال البشري: تحددت شاملة الدراسة في جميع الزوجات الريفيات بالقرى الثلاث محل الدراسة، وقد تم التأكيد على اختيار السيدات المتزوجات حيث يضمن ذلك مرورهن بأغلب المواقف المحتملة للتعرض للعنف، سواء كان ذلك في منزل الأب أو في منزل الزوج، وكان إجمالي عدد الأسر في القرى الثلاث ٣٥٣٦ أسرة منها ١٢٢٩ أسرة بقرية كفر الشيخ مفتاح، و٤٦٧ أسرة بقرية كفر المنشى القبلى، و٨٤٠ أسرة بقرية أكوا الحصة، سحبت منها عينة عشوائية منتظمة بنسبة ١٠% ليبلغ حجم العينة ٣٥٤ أسرة وزاعت كالتالي: ١٢٣ أسرة بقرية كفر الشيخ مفتاح، و ١٤٧ أسرة بقرية كفر المنشى القبلى ، و ٨٤ أسرة بقرية أكوا الحصة (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ببيان عام محافظة الغربية، ٢٠١٦).

٣-المجال الزمني: يقصد به الفترة الزمنية التي جمعت فيها البيانات، حيث جمعت بيانات الدراسة خلال شهر مارس ٢٠١٨.

٤٧,٥ %، في حين وصلت نسبة من تعرضن للعنف البدني إلى ٣٥,١ %، و ١٤,٥ % تعرّضن للعنف الجنسي، وتتأتى هذه النسب بالترتيب ٣٤,٣ %، ٢٥,٢ %، ٧,٤ % في فئة العمر من ٦٤-٦٠ عاماً، مشيراً إلى أن النساء الأميات أكثر عرضة للعنف البدني على يد أزواجهن بنسبة ٣٧ %، بينما سجلت النساء الحاصلات على مؤهل جامعي فأعلى، أقل نسبة للتعرض للعنف الزوجي بكل أنواعه، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأب غالباً ما يكون هو مرتكب العنف البدني ضد المرأة وذلك عند بلوغها ١٨ سنة، وأن أغلب النساء بنسبة ٨٦ %، قد عانين من مشاكل نفسية نتيجة تعرّضهن للعنف على يد الزوج، كما ذكر الجهاز في دراسته حول "العنف ضد المرأة، أن معظم النساء اللاتي تعرضن للعنف على يد أزواجهن لجأن لبيت العائلة طلباً للمساعدة أو للحماية وبلغت نسبتهن ١٨,٣ %، لافتاً إلى أن المرأة تتكلف نحو ١,٤٩ مليار جنيه في العام من جراء عنف الزوج منها ٨٣١,٢ تقريراً تكلفة مباشرة، و ٦٦١,٥ مليون جنيه تكلفة غير مباشرة.

الفروض البحثية

في ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسات السابقة، وبناءً على الإستعراض المرجعي ، ووفق أهداف الدراسة الحالية، تم صياغة الفروض البحثية بما يتاسب وطبيعة كل هدف، ولتحقيق الهدف الثاني والثالث والرابع والخامس للدراسة، تم صياغة الفروض البحثية الآتية:

الفرض النظري الأول: "توجد فروق معنوية بين متوسطى درجة تعرض المرأة الريفية للعنف عند تصنيفها على أساس الحالة العملية، والحالة العملية للزوج، وزواج الزوج من أخرى، وتعاطى الزوج للمخدرات .".

الفرض النظري الثاني: : توجد علاقة بين مستويات تنفيذ المرأة الريفية لأنشطة تنمية دخل الأسرة ، ومستويات تعريضها للعنف".

الفرض النظري الثالث: "توجد علاقة إرتباطية معنوية بين درجة تعرض المرأة الريفية للعنف وبين المتغيرات المستقلة المدروسة والمتمثلة في: سن المبحوثة ، والمستوى التعليمي، ومدة الزواج ، وسن الزوج ، والمستوى التعليمي للزوج ، وعدد الأبناء، والدخل الشهري، وحيازة المشروعات، والطموح، وعضوية المنظمات الإجتماعية، والقيادية ، ودرجة المشاركة في الأنشطة المجتمعية ، والتوافق الزواجي " .

الفرض النظري الرابع: "تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة في تفسير التباين في درجة العنف ضد المرأة الريفية".

الفرض النظري الخامس: "تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة ذات الإرتباط المعنوي إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الحادث في درجة العنف ضد المرأة الريفية .".
هذا وتم اختبار هذه الفرض في صورتها الصفرية.

التعريفات الإجرائية

العنف ضد المرأة الريفية: تعرف الدراسة الراهنة العنف ضد المرأة الريفية على أنه ذلك السلوك أو الفعل الموجه ضد المرأة الريفية سواء كانت زوجة أو أمأً أو أختاً أو إبنة، والذي يتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والإضطهاد والقهر والعداونية، والناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة نتيجة سيطرة النظام الأبوى بآلياته الاقتصادية والإجتماعية والثقافية.

على إجراء عملية الختان لبناتهن ترتفع في الريف لتصل إلى ٩١٪ مقابل ٧٠٪ في الحضر، وأن ٩٣٪ من النساء الأمييات يوافقن على الختان مقابل ٥٧٪ من النساء الحاصلات على مؤهلات متوسطة وعليها (أحمد وأخرون، ٢٠٠٨، خليفة، ٢٠١٠).

وأكدت دراسة المجلس القومى للمرأة (٢٠٠٩) أنه وفقاً للبيانات التى تضمنها مسح تمكين النساء الذى أجراه مركز البحوث الإجتماعية ٢٠٠٧م أن المبحوثات الاتي تزوجن فى سن مبكرة (قبل بلوغ ٢٠ سنة) يقعن فى مستويات أعلى من التعرض للعنف على ايدي الزوج، كما تشير نسبة مرتفعة من المطلقات أن العنف الزوجى أو المعاملة القاسية كانا السبب الأساسى لإنهاء الزواج، أن هناك فروق لافته للإنتباه بين المناطق الريفية والحضرية فيما يتعلق بإجمالى نسب النساء المتزوجات اللاتى تعرضن للعنف الجسدى منذ بلوغ سن ١٥ سنة، كما أفادت أن نساء الحضر يتعرضن لعنف زائد مقارنة بالنساء الريفيات، كما أن العنف الزوجى أكثر فى المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، وأن هناك انخفاض فى تعرّض النساء للعنف مع ارتفاع سن المبحوثة بصفة عامة، كما أكدت على وجود علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي للزوجين وانخفاض حدوث العنف، كما تزداد احتمالات تعرّض المبحوثة التي تعمل حالياً مقارنة بتلك التي لا تعمل.

وفي دراسة العزب وأخرون (٢٠١١)، والتى استهدفت التعرف على أنواع العنف الأسرى الموجه ضد المرأة الريفية بمحافظة كفر الشيخ، بعينة من الزوجات الريفيات قوامها (٢٠٠) زوجة، جاء تعرّضها لأنواع العنف بدرجات متقاربة، فى حين كان العنف الأسرى البدنى فى المرتبة الأولى، وكان الزوج هو الممارس الأول للغالبية العظمى من أنواع العنف الأسرى الموجه ضد المرأة الريفية، وجاءت إتجاهات الغالبية من المبحوثات مؤيدة لقضايا: ختان الإناث، والزواج المبكر، والتبييز النوعى، وكانت أهم الآثار السلبية هي: فقدان المرأة لثقها بنفسها، وعدم قدرتها على تربية أطفالها وتنشئتهم بشكل تربوى سليم، بغض المرأة لزوجها والذى يؤدى بدوره إلى الطلاق والتفكك الأسرى. وخلصت دراسة العزب (٢٠١١) فى موضوع فهم الدين والتبييز ضد المرأة إلى وجود علاقة إرتباطية إيجابية معنوية إحصائياً بين درجة فهم الدين وكل من المستوى التعليمى ، والمستوى الاقتصادي، ومهنة الزوج، والمستوى التعليمى والإقتصادى والحالة العملية للزوجة، والمستوى التنموى للقرية، كما تبين وجود علاقة إرتباطية عكسية معنوية بين درجة فهم الدين ودرجة السلوك التمييزى ضد المرأة، كما بينت النتائج أن فهم غالبية الأزواج لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والتعاليم الدينية المتعلقة بقضايا المرأة وعلاقتها بالرجل قد أسهم فى تكوين إتجاه سلبي نحو المرأة وممارسات تمييزية ضدها.

وأكدت دراسة للجهاز المركزى للتعمية العامة والإحصاء (٢٠١٧) أن ٩٠٪ من النساء تقريباً فى فئة العمر من ١٨-٦٤ عام تم ختانهن، وتبلغ هذه النسبة حوالى ٦٢٪ فى فئة العمر من ١٩-١٨ سنة، و ٧٥٪ فى فئة العمر من ٢٤-٢٠ سنة، وأشار إلى ارتفاع نسبة الزواج الجبرى بزيادة العمر، حيث بلغت النسبة ٤١٪ فى فئة العمر من ١٩-١٨ سنة، وارتفعت إلى ١٠٪ فى فئة العمر من ٤٠-٤٤ عاماً، فيما سجلت فئة العمر من ٦٤-٦٠ أكبر نسبة للزواج الجبرى بمعدل ٢٢٪، لافتاً إلى انخفاض نسبة النساء اللاتى تزوجن قبل بلوغهم سن ١٨ عاماً إلى ١٢٪، كما أظهرت النتائج التى تناولتها الدراسة أن العنف النفسي أكثر شيوعاً من العنف البدنى أو الجنسى، حيث بلغت نسبة النساء اللاتى تعرضن للعنف النفسي ٤٢٪، لافتاً إلى أن النساء الأصغر من ٢٠ عاماً وباللغات ٥ هن الأقل تعرضاً للعنف من جانب الزوج بجميع أشكاله، مقارنة بالنساء فى الفئات العمرية الأخرى، كما رصدت الدراسة: إن نسبة النساء فى فئة العمر من ٢٩-٢٥ سنة اللاتى تعرضن للعنف النفسي بلغت

لعملية الختان، وهي العملية المحرمة دولياً لخطورتها على صحة الفتاة ، ١١٪ من نساء مصر أجبن على الزواج و ربع النساء تزوجن قبل بلوغهن سن ١٨ عاماً، كما أوضح المسح أن الأب هو المُرتكب الرئيسي للعنف ضد المرأة، حيث أن ٤٣٪ من نساء مصر ممن هن فوق سن الـ ١٨ عاماً، تعرضن للعنف من قبل الأب ، وأن ٤٣٪ تعرضن للعنف النفسي، و٣٢٪ للعنف البدني، و١٢٪ للعنف الجنسي، و١٧٪ تعرضن لأشكال مختلفة من العنف من قبل الخطيب، وأن العنف الجسدي من الزوج هو أكثر أنواع العنف شيوعاً، وأن ١٣٪ من النساء خلال عام ٢٠١٤ تعرضن لأي شكل من أشكال العنف أو التحرش في الأماكن العامة: سواء في مكان العمل أو المؤسسات التعليمية أو في المواصلات العامة أو في الشارع (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥) ولقد أوضح آخر تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية أن العنف يكبد الدول خسائر مادية ضخمة، وتشير الإحصائيات إلى أن الإصابات التي تنجم عن العنف تكلف الدول ما لا يقل عن ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالإضافة إلى المعاناة الجسدية والنفسية المريرة، وقد جاء في التقرير الذي صدر بمناسبة اختتام مؤتمر لمكافحة العنف استمر أربعة أيام في فيينا أن نحو ١,٦ مليون شخص يموتون سنوياً بسبب إصابات ناجمة عن العنف، كما يصاب ملايين آخرون بإصابات نفسية وجسدية مختلفة،(منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٣).

تنكر الحربي(٢٠٠٨) أن العنف الأسري يشمل العنف الجسدي والجنسى والنفسي الذى يقع فى إطار الأسرة، بما فى ذلك الضرب المبرح، الإساءة الجنسية للأطفال الإناث فى الأسرة، والإغتصاب فى إطار الزوجية ، وبتر الأعضاء التناسلية للإناث وغيرها من الممارسات التقليدية المؤذنة للمرأة جسمياً ونفسياً ومعنىواً، والتى يمارسها أشخاص تربطهم بالمرأة علاقه حميمة.

وتتعرض المرأة الريفية فضلاً عن الضرب، والختان، والقتل إلى ممارسات وأشكال من العنف لا تقل خطورة، كالنظرة الدونية، والحرمان من التعليم، والزواج المبكر، والزواج غير المتكافئ، والحرمان من الميراث الشرعي، والتهديد المتكرر بالطلاق، وتفضيل الذكور عن الإناث، والإنجاب المتكرر، وهجر الزوجة ، والحرمان من زيارة الأهل، وعدم السماح بمزاولة أنشطة إجتماعية أو سياسية، وترتبط هذه الممارسات بالخصائص الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمرأة الريفية.

وفي دراسة رمزى وسلطان(٢٠٠٠) والتى استهدفت التعرف على اشكال العنف على المرأة فى المجتمع المصرى من خلال الرؤى المختلفة لعينة من موجى الرأى (النخب)، وعينة من الجمهور العام، فقد أوضحت النتائج أن العنف ضد المرأة هو سلوك منتشر فى البيئات الحضرية والريفية، وأن العنف الأسى هو أكثر أنواع الممارسات العنيفة الموجهة ضد المرأة فى البيئة الريفية، وكان الزوج والأب والأخ على الترتيب هم الأكثر ممارسة للعنف ضد المرأة فى الأسرة، وأن السبب الرئيسي للعنف الموجه للمرأة سواء معنوياً أو جسدياً إنما يرجع إلى إنخفاض مكانة المرأة فى المجتمع.

أما دراسة رمضان(٢٠٠٧) والتى استهدفت التعرف على أنماط العنف ضد المرأة فى إحدى القرى المصرية، فقد أظهرت نتائجها أن أسباب العنف ضد المرأة الريفية جاءت على الترتيب: الأسباب الإقتصادية وأهمها البطالة التى يعاني منها الأزواج، والأسباب الإجتماعية وأهمها انحراف سلوكيات الزوج، والأسباب الثقافية وأهمها سيطرة العادات القيمية على الزوج ليلة الزفاف، كما أشارت الدراسة إلى الآثار المترتبة على العنف وكان أهمها ضعف الحالة الصحية للمرأة والإضطراب النفسي وعدم الإستقرار الإنفعالي، وسوء العلاقات الزوجية بين الزوجين.

ويرى أحمد وأخرون(٢٠٠٨) أن وطأة ممارسة ختان الإناث تزداد في الريف المصري، حيث تصل نسبة من أجريت لهن عملية الختان من النساء المتزوجات ٩٩,٥٪، مقابل ٩٤٪ في الحضر، كما أن نسبة الريفيات اللائي يوفقن

وتشير الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥م إلى أن العنف ضد النساء هو أي عنف مرتبط بنوع الجنس مؤدياً على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قصراً أو تعسفاً سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة(أبو غزالة، ٢٠٠٨)، كما يعرفه (أبو سالم، ٢٠٠٧) بأنه أي تصرفات سواء بالفعل أو الإمتاع عن الفعل ، سواء بقصد الإيذاء أم لا تجاه المرأة ، مما يعرضها لأضرار جنسية أو نفسية أو ينتقص من حقوقها التي كفلتها لها الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية.

وترصد الإحصاءات العالمية حول موضوع ظاهرة العنف ضد المرأة واقعاً مؤلماً، حيث أظهر تقريراً أصدرته الأمم المتحدة عام ٢٠٠١م أن واحدة من بين كل ثلات إناث في العالم تعرضت للضرب أو الإكراه على ممارسة الجنس أو إساءة المعاملة بصورة أو بأخرى ، وغالباً ما تتم هذه الإنتهاكات بواسطة إنسان تعرفه المرأة ، وفي فرنسا ٩٥٪ من ضحايا العنف من النساء ، و٥١٪ من النسبة السالفة قد تعرضن للضرب من أزواجهن أو أصدقائهن ، وفي الهند ثمانية نساء من كل عشرة من ضحايا العنف سواء العنف الأسري أو القتل ، أما في بيرو فإن ٧٠٪ من الجرائم المسجلة لدى الشرطة هي نساء تعرضن للضرب من قبل أزواجهن ، وقاربة ٦٠٪ من النساء التركيات فوق سن الخامسة عشر قد تعرضن للعنف أو الضرب أو الإهانة أو الإذلال على يد رجال من داخل الأسرة سواء من الزوج أو الخطيب أو الأب أو والد الزوج ، وأن ٥٠٪ من النسبة السابقة يتعرضن للضرب بشكل مستمر(أبو غزالة، ٢٠٠٨).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض ٧٠٠ ألف إمرأة للإغتصاب سنوياً، وحوالى ١٤١١ إمرأة يومياً في جنوب إفريقيا مسجلة أعلى المعدلات العالمية، و٥٠٪ من عمليات القتل في بنغلادش كانت من نصيب النساء على يد أزواجهن، أما في بريطانيا فيتلقى رجال الشرطة مكالمة كل دقيقة من نساء يتعرضن للعنف داخل المنزل(الحربي، ٢٠٠٨).

ومصر ليست بمعزل عن العنف ومشكلاته، فقد أشارت الدراسات والمسوح إلى تفاقم مشكلات العنف المنزلي في مصر، وفي إطار ذلك أنشأت وزارة التضامن الاجتماعي ما يقرب من ١٥٠ مكتباً للإرشاد والعلاج النفسي لمساعدة ضحايا العنف المنزلي، ووفق تقرير اليونيسيف عام ٢٠٠٢ فإن ٣٥٪ من نساء مصر قد تعرضن للضرب على يد أزواجهن ، وأظهرت دراسة أعدتها المجموعة البرلمانية لكافة الأحزاب حول السكان والتنمية عام ٢٠٠٢م أن ٤٧٪ من حالات قتل النساء كانت جرائم شرف حفاظاً على إسم العائلة من وصمة العار، وقد أظهر المسح الصحي لمصر عام ٢٠٠٠ أن ٩٧٪ من النساء المتزوجات قد أخضعن لعملية الختان، واعتبر الجهل والتزمت الاجتماعي والأمية والفقر من بين العوامل المواتية لاستمرار هذه الممارسة أو العادة(مبادرة المرأة والمواطنة عن الموقع الإلكتروني <http://gender.pogar.org>)، كما تشير منظمة العفو الدولية إلى أن هناك ٢٥٠ حالة مسجلة لقتل النساء في مصر على أيدي أزواج أو أفراد آخرين من الأسرة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧ (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٨).

وأكيد المسح الاجتماعي في مصر عام ٢٠١٥ أن هناك إمرأة واحدة على الأقل من بين كل ثلات نساء في المتوسط تتعرض للعنف الجسدي أو الجنسي ، أو للإيذاء النفسي مرة واحدة على الأقل خلال فترة حياتها، وأن العنف ضد المرأة لا يقتصر على إقليم بعينه أو مستوى تعليمي محدد، بل يمتد إلى كل المستويات التعليمية وكل أقاليم مصر ، وهناك تباين واضح بين الأزواج الذين أكملوا المرحلة الثانوية وهؤلاء الذين لم يسبق لهم الذهاب إلى المدرسة، حيث تقلّ ممارسة العنف بإرتفاع مستوى تعليم الزوج ، وأن ٩٪ من كل ١٠ نساء في مصر تعرضن

أهداف الدراسة

إنساقاً مع المقدمة والمشكلة البحثية أمكن صياغة الأهداف الآتية:

- ١- التعرف على مستويات وأشكال العنف ضد المرأة الريفية وأكثرها شيوعاً بمنطقة الدراسة، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها.
- ٢- التعرف على الفروق في درجة تعرض المرأة الريفية للعنف عند تصنيفها على أساس الحالة العملية ، والحالة العملية للزوج، وزواج الزوج من أخرى ، وتعاطي الزوج للمخدرات.
- ٣- التعرف على العلاقة بين مستويات تنفيذ المرأة الريفية لأنشطة تربية دخل الأسرة ، ومستويات تعرضها للعنف.
- ٤- تحديد العلاقات الإرتباطية والإنحداربة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة تعرض المرأة الريفية للعنف.
- ٥- تحديد الإسهام الفريد لكل متغير من المتغيرات المدروسة في تفسير التباين الحادث في درجة تعرض المرأة الريفية للعنف.
- ٦- التعرف على أسباب العنف ضد المرأة الريفية وكيفية الحد من تلك ظاهرة من وجهة نظرها.

أهمية البحث

تتمثل الأهمية النظرية للبحث في محاولة إلقاءزيد من الضوء على جانب هام من جوانب السلوك الإنساني، حيث تسعى الدراسة للتعرف على أكثر أشكال العنف ضد المرأة الريفية إنتشاراً بمنطقة الدراسة، كما تسعى الدراسة إلى زيادة فهمنا عن طبيعة العلاقات بين العنف ضد المرأة الريفية وعدد من المتغيرات الاجتماعية والإقتصادية والشخصية المهمة، أما الأهمية التطبيقية تتمثل في مدى إمكانية الاستفادة من نتائج البحث في تطوير البرامج الإرشادية والتنموية والإعلامية والتعلمية والإسترشاد بها في وضع آلية تطبيقية لحد من ظاهرة العنف ضد المرأة الريفية ووضعها أمام منفذى السياسات للإستعانة بها في وضع برامج تدريبية لزيادةوعى الريفيين بأضرار تلك الظاهرة وما يلحقها من أثار سلبية على التنمية الريفية.

الاستعراض المرجعي

يعتبر العنف ظاهرة قديمة وهو في نفس الوقت ظاهرة متعددة، وإختلف العلماء حول تحديد معاناتها، كما كثُر الخلط بينها وبين مصطلحات أخرى كالإكراه، والعدوان، والقهقر، كما يتباين العلماء حول أهمية دراستها من مجتمع لأخر، فينظر البعض للعنف على أنه مشكلة شخصية، وفي مجتمعات أخرى على أنها آفة اجتماعية، كما يرى آخرون أنها لا تمثل مشكلة على الإطلاق (الحربي، ٢٠٠٨)، والعنف ظاهرة مركبة شأنها شأن أي ظاهرة سلوكية، وهو محصلة تفاعل خصال الفرد من جهة، والملامح المميزة للموقف الذي يصدر فيه السلوك من جهة أخرى(العتر، ٢٠٠٢).

وتعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة Violence Against Woman شأنه في ذلك شأن باقي أشكال العنف مشكلة عالمية تنمو يوماً بعد يوم، وتتفق حائلاً دون تحقيق أهداف المساواة بين النساء والرجال والتي تقضي إلى إنتهك الحقوق الإنسانية الأساسية للمرأة، حيث يشمل العنف ملايين من نساء العالم في كل الطبقات، واللاتي تنتهي حقوقهن في المشاركة بفاعلية في تنمية مجتمعهن خاصة وأن المرأة هي العمود الفقري للأسرة ونواة المجتمع التي يقع على عاتقها مسؤولية تنشئة الأبناء ورعايتهم وتدبير شؤون المنزل، وكذلك المشاركة في عملية الإنتاج والعطاء (رمضان، ٢٠٠٧).

وجدير بالذكر أن العنف أو التهديد به يقتل الإبداع من خلال خلقه لمناخات الخوف والرعب الذي يلاحق المرأة في كل مكان، والعنف على تنوّع أشكاله كالعنف الشخصي والمُنْزلي وعنف العادات والتقاليد الخاطئة وعنف السلطة وعنف الحروب، يتطلب تشريعات قانونية وثقافة مجتمعية تحول دون استمراريتها لضمان تطور المجتمع بما في ذلك الحق في اللجوء لسبل الإنصاف والتعويض القانوني، والحصول على التعليم والرعاية الصحية، والحماية من الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

ولقد بيّنت بعض الدراسات أن من أهم النتائج المدمرة لظاهرة العنف ضد المرأة ما يأتي: تدمير آدمية المرأة وإنسانيتها، فقدان الثقة بالنفس والقدرات الذاتية للمرأة كإنسان، والتدور العام في الدور الوظيفة الإجتماعية والوطنية، وعدم الشعور بالأمان اللازم للحياة والإبداع، عدم القراءة على تربية الأطفال وتشتيتهم بشكل تربوي سليم، و التدهور الصحي الذى قد يصل إلى حد الإعاقة الدائمة، وبغض الرجل من قبل المرأة ، مما يولد تأيماً في بناء الحياة الواجب النهوض بها بتعاونهما المشترك، وكراه الزوج وفشل المؤسسة الزوجية نتيجة تقشّي حالات الطلاق والتفكك الأسري، وهذا مما ينعكس سلبياً على الأطفال من خلال: التدهور الصحي للطفل، والحرمان من النوم وقدان التركيز، والخوف، والغضب، وعدم الثقة بالنفس ، والقلق، وعدم احترام الذات، و فقدان الإحساس بالطفولة.

إن إتساع المسؤوليات الأسرية والتنموية التي تقوم بها المرأة الريفية ، تقتضي ضرورة إجتماعية وإقتصادية وسياسية وتشريعية ومؤسسية من المجتمع المصري بكامل طوائفه ومكوناته، للتصدي للعنف ضد المرأة الريفية والذي من نتائجه إنحسار مشاركتها كعضو فاعل في المجتمع ، وبحرمها من إستثمار قدراتها في الدفع التنموي للمجتمع.

وبناءً على ما سبق، ولإعتبار ظاهرة العنف ضد المرأة أحد مشكلات المرأة في الريف المصري، وهي مشكلة سلوكيّة في جوهرها، و تستحق الإهتمام والدراسة العلمية المنظمة، من أجل توفير البيانات الدقيقة والأدلة العلمية على مدى تعرض المرأة الريفية لأشكال العنف، والتي تعطل طاقتها وهو ما يتربّط عليه عرقلة دورها الفعال في دفع عجلة التنمية ، ويعوق إسهامها الفعال في تنمية أسرتها ومجتمعها، لذا كان من الضروري تناول هذا الموضوع بالدراسة، حيث تسعى الدراسة بصفة عامة إلى التعرّف على مستوى وأشكال العنف ضد المرأة الريفية، والأسباب المؤدية له ، والمتغيرات المتعلقة به ، والحلول المقترحة للحد من تلك الظاهرة لتقليل أثارها السلبية ، وذلك بغية إلقاء المزيد من الأضواء على هذا الموضوع الهام، والتوصيل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في مجال العمل الإرشادي والتنموي.

ومن هنا فإن مشكلة الدراسة الحالية تتبلور في الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ١- ما هو مستوى وأشكال العنف ضد المرأة الريفية ، وأيهما أكثر إنتشاراً بمنطقة الدراسة ؟
 - ٢- ما هي العلاقة بين درجة تعرض المرأة الريفية للعنف و بعض خصائصها الشخصية والإجتماعية و الإقتصادية ؟
 - ٣- ما هي الأسباب التي تؤدي إلى حدوث العنف ضد المرأة الريفية من وجهة نظرها؟
 - ٤- ما هي الحلول المقترحة لمواجهة هذا العنف والحد منه، من وجهة نظر المرأة الريفية ؟
- وفي إطار هذا الواقع وإنطلاقاً منه جاءت الدراسة محاولة إلقاء مزيداً من الضوء على موضوع العنف ضد المرأة الريفية وأشكاله، كما تتضمن الدراسة إستعراض أراء المرأة الريفية حول أسباب حدوث العنف ضدها، وكيفية التصدي له من وجهة نظرها.

ميزانية الأسرة (جامع، ٢٠٠٥)، ولذا كان الإهتمام بالمرأة على رأس الأولويات التي يجب أخذها في الاعتبار عند التخطيط للتنمية البشرية في مصر.

فالمرأة الريفية تعد بمثابة ثروة بشرية في مصر، إذا ماتمت مساعدتها بشكل أفضل لإحداث تغيرات ملموسة في شكل وحجم التنمية في الريف المصري، وتشارك المرأة الريفية في التنمية الريفية فهي تقوم بدور هام في التشجع الاجتماعية ، والمشروعات المولدة للدخل ، والمشاركة السياسية ، بالإضافة لأدوار عديدة أخرى تقوم بها المرأة الريفية في مختلف مجالات التنمية الريفية سواء هذه المجالات إجتماعية أو إقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو صحية (الإمام، ٢٠٠٨)

وطبقاً لما ورد بإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ ، وفيما يختص ببرامج ومشروعات العمل التنموية ، فإن البرنامج الفرعى لتعزيز دور المرأة فى التنمية الريفية يهدف إلى: تحسين أحوال المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة الإيجابية الفاعلة في مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية لتحسين أحوال الأسر الريفية والسكان الريفيين، وكذلك دمج المرأة الريفية في مختلف البرامج والمشروعات التنموية الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية، والحد من مظاهر التحيز والتمييز المجتمعى ضد المرأة وخاصة في المناطق الريفية (وزارة الزراعة وإصلاح الأراضي ، ٢٠٠٩ ، ص: ١٤٧)

وقد أعطت المرأة حقوقها من قبل العديد من الجهات والمنظمات ، وعزّزت من دورها في المجتمع وطالبت بالمساواة بينها وبين الرجل ، وقد ظهرت المرأة في كثير من المواقف التي تؤكد مدى قوتها وعزمها وأنها تستحق أن تعطى أهمية كبيرة من قبل المجتمع وأفراده ، وعلى الرغم من ذلك فإن البعض ما زال يمارس العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ، متسائلاً بذلك حقوقها وكرامتها الإنسانية .

ورغم الجهد الذى بذلت لرفع المعاناة عن المرأة الريفية وتعويضها عن كل أشكال الحرمان والقهر الذى تتعرض له ، إلا أن النجاحات المتحققة من كل هذه الجهود لم تصل إلى المأمول منها ، وقد يرجع ذلك إلى الإفتقار إلى عملية التخطيط الإستراتيجي لتحسين أوضاع المرأة الريفية ، والذى يقوم على دراسة وتشخيص الوضع الراهن لها من حيث خصائصها وظروفها الإجتماعية والإقتصادية والأنماط الثقافية التي تعيشها وتحاصرها.

وتذكر(سلطان، وأخرون ٢٠١٥) أن أحدث دراسة قامت بها وكالة روبيترز في نوفمبر ٢٠١٣ ، والتي كانت نتائجها صادمة للمجتمع المصرى سواء على مستوى الأفراد أو المنظمات ، فقد أظهرت أن مصر هي أسوء دولة تعامل فيها المرأة ما بين ٢٢ دولة عربية ، كما أشار تقرير أصدرته الأمم المتحدة في إبريل ٢٠١٣ ، أن ٩٩,٣٪ من السيدات والفتيات في مصر يتعرضن للتحرش ، كما تفيد بيانات صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) بأن ختان الإناث وهو نوع من أنواع العنف المعرضة له المرأة ظاهرة متقدمة في مصر حيث تعرضت له ٩١٪ من الفتيات والسيدات .

وحيثما تقع المرأة ضحية الإضرار المتعمد جزء منهج العنف فإنها تفقد إنسانيتها التي هي هبة الله ، وبفقدانها لإنسانيتها ينتهي أي دور يتأء لها في حركة الحياة، إنَّ من حق كل إنسان ألا يتعرض للعنف وأن يُعامل على قدم المساواة مع غيره من بني البشر باعتبار ذلك من حقوق الإنسان الأساسية التي تمثل حقيقة الوجود الإنساني وجواهره الذي به ومن خلاله يتكامل ويُرقى ، وعندما تُهدر هذه الحقوق فإنَّ الدور الإنساني سيؤدي إلى السقوط والاضمحلال ، والمرأة مثل الرجل في بناء الحياة وتجملها بالإعمار والتقدم ، ولن تستقيم الحياة إذا تم التضحية بحقوق المرأة الأساسية في الحياة والأمن والكرامة .

٦- وجد أن أكثر الحلول المقترحة من وجهة نظر المبحوثات لظاهرة العنف ضد المرأة الريفية كانت: ضرورة وضع تشريع يغليط العقوبة على من يمارس العنف ضدها، وتفعيل دور المؤسسات الدينية في مواجهة العنف ضد المرأة وبيان حرمته، وكذلك منظمات المجتمع المدني والمجلس القومي للمرأة لمواجهة تلك الظاهرة، وضرورة توعية الأسر بخطورة ممارسة العنف ضد المرأة وأثاره السلبية، ورفع مستوىوعى الإناث بحقوقهن ومنها حق الكرامة الإنسانية بشتى وسائل الإعلام.

الكلمات الإسترشادية: العنف ضد المرأة الريفية-أسباب العنف-أسباب العنف

المقدمة والمشكلة البحثية

تقع المرأة الريفية في قلب عملية التنمية الريفية، ولعل مقوله أن المرأة الريفية تطعم العالم التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة تلخص أدوار المرأة الريفية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ، والقضاء على الفقر والجوع، وصيانة الموارد الطبيعية ، والحفاظ على البيئة ، وتحقيق التوازن بين عدد السكان والموارد الإقتصادية، وجميعها تحديات تواجه الدول النامية ومنها مصر، وتعتبر المرأة الريفية هي المدخل الحقيقي لحل هذه التحديات في إطار ما تقوم به من أدوار ومسؤوليات في الحقل والمنزل والمجتمع الذي تعيش فيه ، وذلك بالرغم من الصعوبات والمعوقات الكثيرة التي تواجهها من محدودية الحصول على الموارد (الأرض، والقرص، والإرشاد، والتكنولوجيا الحديثة، والتعليم، والتدريب) والظروف القانونية والإجتماعية غير المشجعة، وهجرة كثير من الرجال للبحث عن فرص عمل في مهن أخرى بالمدن أو خارج مصر .

إن عمل المرأة في ظروف غير موائمة إن دل على شيء فإنما يدل على قدرتها غير المستغلة ، والتي لو أمكن إطلاقها لأفادة الجيل الحاضر والأجيال المقبلة، وهو ما دعى القيادة السياسية إلى إطلاق عام ٢٠١٧ لعاماً للمرأة تقديرًا لأدوارها المتعددة ، ودورها في مواجهة التحديات إعترافاً من المنظمات المعنية بالتنمية الريفية بدور المرأة في الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي .

إن تحسين أوضاع المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة يتطلب تشخيصاً دقيقاً لواقعها ، وخصائصها، والمشكلات التي تواجهها، والتحديات، والمعوقات المحبطه المحيطة بها، حتى يتتسنى لواضعى السياسات والخطط التنموية أن يضعوا أيديهم على مواطن الداء، ويتخذوا الإجراءات التي من شأنها معالجتها، فالنساء تشكل قوة عمل زراعية كبيرة في معظم البلدان النامية، وهن يقمن بإنتاج معظم الأغذية التي تستهلك محلياً حيث يعتبر الإنتاج الزراعي في هذه البلدان المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي ولتحقيق الأمن الغذائي في هذه المناطق الريفية، والأساس التي تعتمد عليه الأسر الريفية في المعيشة ، مما يجعل النساء عوامل أساسية للتنمية الإقتصادية، لهذا فمن المنطقى أن يكون تعزيز قدراتهن الإنتاجية، وتمكينهن إقتصادياً من الأولويات الهامة للبرامج والسياسات الزراعية الرامية إلى النهوض بالتنمية الريفية (على، ٢٠١٧).

وعلى صعيد آخر ، فالأسرة الريفية هي نواة المجتمع الريفي التي توجه لها كل جهود التنمية ، فإن كل خطط التنمية قد ركزت عليها على أساس أنها الوحدة الإقتصادية والإجتماعية الأساسية خاصة في المجتمع الريفي ، ولما كانت المرأة هي محور هذه الأسرة الريفية لما تتحمله من أعباء يفرضها عليها النظام الإجتماعي، وذلك لتنوع الأدوار التي تمارسها سواء كانت هذه الأدوار داخل المنزل أو خارجه، فإن للمرأة الريفية دوراً كبيراً في جعل البيت في حالة من الإكتفاء الذاتي لا ينقصه شيء من المؤونة والمطلب التي تحتاجها الأسرة، فهي المسئولة عن إيفاق ٨٠٪ من

بعض المحددات الإقتصادية والاجتماعية للعنف ضد المرأة الريفية ببعض قرى محافظة الغربية

أمانى سعيد الخولي ، نهى الزاهى السعيد حسن

قسم بحوث المجتمع الريفي قسم بحوث ترشيد المرأة الريفية

معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية - مركز البحوث الزراعية

المستخلص : إستهدف البحث التعرف على أنواع ومستويات العنف ضد المرأة الريفية وأكثرها شيوعاً بمنطقة الدراسة، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، كذلك التعرف على العلاقة بين بعض خصائصها الشخصية والإجتماعية والإقتصادية ودرجة تعرضها للعنف، كما استهدف أيضاً التعرف على أسباب تعرض المرأة الريفية للعنف ومقرراتها للحد منه، وقد أجرى البحث على عينة قوامها ٣٥٤ مبحوثة، تم اختيارهن عشوائياً من ثلاث قرى بمحافظة الغربية، وتم تجميع البيانات خلال شهر مارس ٢٠١٨ بواسطة إستماراة إستبيان بال مقابلة الشخصية بعد إختبارها مبدئياً والتأكد من صلاحيتها كأدلة لجمع البيانات، وقد أستخدم التوزيع التكراري، والمتوسط الحسابي، والمتوسط المرجح، والإنحراف المعياري، ومعامل الثبات ألفا، ومعامل الإرتباط البسيط "لبيرسون"، ومعامل الإرتباط المتعدد والإندارالجزئي، وكلا من إختبار (ت)، وإختبار مربع كاي لعرض وتحليل البيانات.

وقد توصل البحث إلى أهم النتائج الآتية:

١- تبين أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثات ٨١,٤ % يتعرضن لأحد أشكال العنف على الأقل ، وأن العنف النفسي يحتل المرتبة الأولى والأكثر إنتشاراً بمنطقة الدراسة، يليه العنف الجسدي، ثم العنف الإقتصادي، يليه العنف التعليمي، وأخيراً العنف الجنسي.

٢- تبين وجود فروق معنوية في درجة تعرض المرأة الريفية للعنف عند تصنيفها على أساس الحالة العملية، وزواج الزوج من أخرى، وتعاطي الزوج للمخدرات.

٣- وجود علاقة إفتراضية بين مستويات تعرض المرأة الريفية للعنف وتنفيذها لبعض أنشطة تنمية دخل الأسرة، وبلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (٦٩,٦٩) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، حيث تبين أنه كلما كان مستوى العنف ضد المرأة الريفية منخفضاً، كلما زاد تفزيدها لتلك الأنشطة.

٤- تبين وجود علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين كل من: سن المبحوثة، ومدة الزواج ، وسن الزوج، والدخل الشهري، وحيازة المشروعات، وبين درجة تعرض المرأة الريفية للعنف، في حين وجدت علاقة إرتباطية معنوية سالبة بين كل من: المستوى التعليمي للمبحوثة، والمستوى التعليمي للزوج، والطموح، ودرجة المشاركة في الأنشطة المجتمعية، والتوافق الزوجي وبين درجة تعرض المرأة الريفية للعنف، كما تبين أن المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة تفسر ٦٤,٣ % من التباين الحادث في درجة تعرض المرأة الريفية للعنف.

٥- وجد أن أكثر من نصف المبحوثات ٥٢,٤ % أكدن على أن سوء طبع الزوج، وعصبيته الشديدة، وتدخل الأهل بصورة كبيرة، والعادات والتقاليد، والفهم الخاطئ للآيات الدينية ، وضعف شخصية الزوج ، والبخل الشديد للزوج هي أسباب تعرضهن للعنف.